مجلس النـوّاب الليـبي
LIBYAN HOUSE OF REPRESENTATIVES
مجلس التخطيط الوطني
National Planning Council

وثيقة:

الاستراتيجية الوطنية لإدماج الشباب وتحفيز مساهمتهم في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية

إعداد

الفريق العلمي المكلف بإعداد الاستراتيجية الوطنية لإدماج الشباب في النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية

بموجب قرار مجلس التخطيط الوطني رقم (8) لسنة 2012م

الصادر بتاريخ 2012.10.31م

الفهرس

العنوان	الصفحة
المقدمة	
ماهية الاستراتيجية	
رؤية الاستراتيجية	
رسالة الاستراتيجية	
مبررات الاستراتيجية	
أهداف الاستراتيجية	
أولاً: البعد التاريخي	
مقدمة	
أولاً: مبررات البعد التاريخي في بناء الاستراتيجية	
ثانيًا: أوضاع وإسهامات الشباب خلال الحقب التاريخية المعاصرة	
ثالثًا: الأهداف الفرعية: أ. أهمية إعداد الشباب في التنمية البشرية ب. أهمية التاريخ في بناء شخصية الشباب ج. التعرف على أوضاع وإسهامات الشباب خلال المراحل التاريخية في ليبيا	
رابعًا: البرامج المنفذة للاستراتيجية	
ثانيًا: البعد السياسي	
مقدمة	
1. معنى المشاركة السياسية	
2. الوضع القائم: واقع المشاركة السياسية في ليبيا	
أ. خلال الفترة من (1951 - 2011) ب. خلال الفترة من (1951 - 1969) ج. خلال الفترة من (1969 - 2011) د. المشاركة السياسية للشباب بعد قيام ثورة 17 فبراير	
الأهداف المرحلية	
ثالثًا: البعد الاقتصادي	
مقدمة	
أولاً: الوضع القائم	
ثانيًا: الهدف العام لمحور الشباب والتنمية	
ثالثًا: الأهداف الفرعية	
رابعًا: البرامج المحققة للاستراتيجية	
خامسًا: الجهات المنفذة	
سادسًا: النتائج المتوقعة	

رابعًا: البعد التعليمي والتدريبي	
مقدمة	
أولاً: الواقع التعليمي والتدريبي	
ثانيًا: الهدف العام للبعد التعليمي والتدريبي	
ثالثًا: الأهداف الفرعية	
خامسًا: البعد الاجتماعي	
مقدمة	
أولاً: الوضع القائم	
أ. الإيجابيات ب. السلبيات	
ثانيًا: منطلقات البعد الاجتماعي	
ثالثًا: الأهداف المرحلية	
سادسًا: البعد البيئي	
مقدمة	
أولاً: الوضع البيئي في ليبيا	
ثانيًا: أسس مواجهة تفاقم القضايا البيئية	
التنمية المستدامة	
السياسات البيئية	
التشريعات	
التربية البيئية	
التوعية البيئية	
ثالثًا: الهدف العام	
رابعًا: الأهداف الفرعية	
آليات تنفيذ الاستراتيجية	
الإجراءات التنفيذية المجمعة لأبعاد الاستراتيجية	
خاتمة وتوصيات عامة	
الملاحق	
1. ملحق رقم (1): ورش عمل شباب	
2. ملحق رقم (2): استمارة الاستبيان	

المقدمة:

تشكل فئة الشباب نسبة كبيرة في المجتمع الليبي تصل إلى نحو 60%، ولهذه الفئة الاجتماعية سمات وخصائص، مشاكل وتطلعات، قلما تسترعي انتباه أحد من صناع القرار إلا بالقدر الذي يخدم توجهاً معيناً أو يسهم في تعزيز سلطة هؤلاء الذين يتحكمون في الموارد والقرارات على مستوى الأسرة كما على مستوى المجتمع ومؤسساته.

ومن هذا المنطلق فإن الاستراتيجية الوطنية للشباب تمثل إعلانًا والتزامًا من الدولة نحو الشباب الليبي، ووضعهم في سلم الأولويات من حيث التوجيه والدعم الذي يهدف إلى تنمية قدراتهم وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في الاستقرار والتنمية، وذلك باعتبارهم عماد نهضة الأمة وأملها المنشود والأساس المتين الذي يقوم عليه حاضرها ومستقبلها. كما يعتبر الشباب المدخل لإحداث التغير الحضاري والتقدم التنموي للمجتمعات الإنسانية كافة، حيث إن الشباب هم أكثر الشرائح المجتمعية تفاعلاً وحركةً وإبداعاً وتأثراً، خاصة بعد قيام ثورة السابع عشر من فبراير المجيدة التي قادها الشباب وانتصرت بإرادة الشباب وفرضت بذلك تصوراً جديداً لقدرات الشباب وتطلعاتهم، حيث طالب الشباب أنفسهم بصفتهم العنصر الحاسم والفاعل في عملية التغيير بالمزيد من الحرية والعدالة والمساواة ورؤية لمستقبل أفضل في مجالات التعليم والعمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذا أصبح من الضروري وضع استراتيجية وطنية لدمج الشباب وتمكينهم بشكل فاعل في جميع النشاطات السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والاجتماعية بحيث ينبغي أن تتحلى هذه الاستراتيجية بالشفافية والمصداقية والمواكبة لمستجدات العصر، وتوخيها للدقة المنهجية الموضوعية.

وتمثل هذه الاستراتيجية رؤيةً وإطارًا لإجماع وطني فيما يتعلق برعاية وتنمية وإشراك الشباب لكي يساهموا في تطوير حياة مجتمعاتهم ووطنهم.

وانطلاقًا من هذا شرع مجلس التخطيط الوطني منذ عام 2012م في تشكيل العديد من فرق العمل التي تعمل على إيجاد الأسس التي من شأنها أن تعمل على تطور وتقدم ليبيا حيث كلفت هذه الفرق بإعداد استراتيجيات في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والشبابية، وفي هذا المجال صدر قرار اللجنة التسييرية لمجلس التخطيط الوطني رقم (8) لسنة 2012م، بشأن تشكيل فريق عمل لإعداد استراتيجية وطنية لإدماج الشباب في النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية، يتكون من العديد من الخبراء وأساتذة الجامعات والمختصين وذلك لإعداد استراتيجية وطنية للشباب تعالج قضاياهم المزمنة التي عايشوها خلال العقود السابقة مما أفقد المجتمع جهود وقدرات الشباب في بناء الدولة الليبية الحديثة. كذلك من أهداف هذه الاستراتيجية تلبية احتياجات الشباب وتحقيق طموحاتهم لمجتمع الحاضر وبناء مجتمع المستقبل.

وفي سبيل تحقيق هذه الغاية تم استخدام عدة أساليب وطرق علمية وعملية للوصول إلى استراتيجية وطنية للشباب، حيث قام فريق عمل الاستراتيجية بعقد العديد من الورش في مختلف المدن الليبية ومن بينها مدن طرابلس، وبنغازي، والبيضاء، وسبها، حيث اشترك الشباب في هذه الورش وتحت إشراف فريق عمل الاستراتيجية تم من خلالها الاستماع لرؤى الشباب حول همومهم وقضاياهم واحتياجاتهم وطموحاتهم الآنية والمستقبلية.

وقد طرحت في هذه الورش العديد من القضايا التي تهم الشباب والتي تضمنت المحاور التالية:

- الشباب والتعليم والتدريب.
- الشباب وفرص العمل.
- الشباب والثقافة الصحية.
- الشباب والثقافة والإعلام.
- الشباب والبيئة.
- الشباب والرياضة.
- الشباب والترفيه.
- الشباب واستخدام شبكة المعلومات (الإنترنت).
- الشباب والتشريعات والقوانين.
- الشباب والمشاركة السياسية.

وخلال انعقاد تلك الورش ناقش الشباب هذه المحاور وتوصلوا فيها إلى العديد من التوصيات والمقترحات التي رأوا أنها تخدم الشباب وتخرجهم من دائرة عدم الاهتمام والتهميش التي مورست عليهم إبان حقب النظام السياسي السابق.

ودعم فريق الاستراتيجية هذه الورش التي عقدت باستبيان وزع على الشباب من مختلف المراحل العمرية والمراحل التعليمية وكذلك الفئات الأخرى من الشباب الذين أجابوا على فقرات هذا الاستبيان الذي يتناول قضايا الشباب وآراءهم حولها.

كما أُعتمد في بناء هذه الاستراتيجية على خبرات وآراء أعضاء فريق عمل الاستراتيجية باعتبارهم الخبراء وأساتذة الجامعات المتخصصين وكذلك قام الفريق بالاطلاع على تجارب العديد من الدول العربية والأجنبية في مجال رعاية الشباب ومنها التجربة السعودية 2011م والتجربة الأردنية 2005م - 2009م، والتجربة السودانية وتجربة اتحاد المغرب العربي والتجربة السويدية وغيرها. إلى جانب ذلك عقد فريق الاستراتيجية أكثر من خمسين اجتماعا خصصت لمتابعة العمل العلمي والفني لبناء الاستراتيجية.

ماهية الاستراتيجية:

هي وثيقة فنية تمثل منظومة مترابطة من التوجهات والبدائل والخيارات والبرامج والمشروعات مبنية على أسس علمية موجهة للشباب في ليبيا للاستجابة لحاجاتهم أولاً، وتؤهلهم ليكونوا قادرين على مواجهة المستقبل بجميع تطوراته ومتطلباته بكل كفاءة واقتدار ثانيًا.

رؤية الاستراتيجية:

تتمثل في تنشئة الشباب الواعي لذاته وقدراته منتم لوطنه ومشارك في تنميته وتطوره مشاركة حقيقية وفاعلة ومتمكن من التعامل بإيجابية مع متغيرات العصر ومستجداته بوعي وثقة واقتدار ضمن بيئة داعمة وآمنة.

رسالة الاستراتيجية:

الارتقاء برعاية الشباب في ليبيا وتنميتهم معرفيًا ومهاريًا وقيميًا بما يمكنهم من التعامل مع بعضهم البعض كأبناء وطن واحد ومع مستجدات العصر وتحدياته بكفاءة وفاعلية، وبتحسين السياسات المستخدمة في تطوير قدراتهم الكاملة وتوظيفها لتحقيق التنمية البشرية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية في إطارا لإيمان بالله وحده والنماء المستمر والانتماء للوطن بكل تراثه ومقدساته الثقافية.

مبررات الاستراتيجية:

1. يعتبر الشباب أكثر القوى المؤثرة في المجتمع بما في ذلك سوق العمل وأكثر فئات المجتمع رغبةً في التغيير والتجديد، وسوف تكون هذه الطاقة معطلة ما لم ينجح المجتمع في إيجاد البيئة المساعدة للاستفادة منها من خلال السياسات والبرامج المناسبة التي تخدم قطاع الشباب وتؤهله يحسب معايير العلم والمعرفة العصرية.

   ومن هنا أدرك مجلس التخطيط الوطني أهمية وضع استراتيجية وطنية للشباب تُؤسس لنظرة شاملة ومتكاملة لتفعيل القدرات الكامنة لدى الشباب، وتسهم في رسم السياسات والأهداف والإجراءات التي تلبي حاجاتهم وتحقيق طموحاتهم والتي بدورها ستنعكس على خدمة المجتمع من خلال نهضته وتقدم شبابه.
2. يمثل الشباب الليبي أهم شرائح المجتمع حيويةً ونشاطاً حيث تبلغ نسبتهم إلى عدد السكان ما يقارب عن 60% مما يحتم على الدولة والمجتمع الاهتمام بهذه الشريحة الحية للاستفادة من قدراتها وطاقاتها الخلاقة والمبدعة في حالة استثمارها الاستثمار الأمثل من خلال السياسات والبرامج المناسبة.
3. يعيش المجتمع الليبي بمختلف أوضاعه وشرائحه السكانية فترة مليئة بالتحديات والصعوبات المختلفة التي لا شك لها انعكاساتها وآثارها على الشباب الليبي من ناحيتي رعايته ومستقبله.

4. إن من أهم مبررات هذه الاستراتيجية هي أن المجتمع الليبي شهد أثناء حرب التحرير وبعدها حركة تغيير بكل أبعادها الإيجابية والسلبية تفرض علينا إعادة النظر في أساليب رعاية الشباب ومن ثم تطوير استراتيجية وطنية لإدماج الشباب في النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية.

وتنطلق هذه الاستراتيجية من المبادئ والمسلمات والحقائق الهامة التالية:

1. الشباب هم الثروة الحقيقية للمجتمع الليبي، وهم الطاقة المحركة للنمو والتنمية بمختلف أنواعها وميادينها.
2. من حق الشباب الاندماج والمشاركة في كل نشاطات المجتمع، وذلك تأكيدا لدور ومكانة الشباب في المجتمع، وفتح الآفاق لتمكينهم من المشاركة في صنع الحياة في مجتمعهم.
3. ضرورة فتح آفاق التعليم والعمل أمام الشباب للعطاء والإبداع والابتكار والمشاركة في بناء المجتمع وحراكه الحضاري.
4. الحرية هي بوابة انطلاق الشباب، ليعبر عن نفسه وطموحاته وطموحات مجتمعه.
5. جودة التعليم هي خارطة الطريق لإسهام الشباب في تطوير نفسه وتطوير ونمو مجتمعه.
6. الإيمان بالوطن والاعتزاز بالهوية الثقافية هما صمام الأمان للشباب لبناء نفسه، وحماية هويته ووطنه.
7. الانفتاح على الذات والآخرين والتعلم من تجارب الآخرين.

أهداف الاستراتيجية:

1. تلبية احتياجات الشباب وتنمية قدراتهم وذلك من خلال تطوير المناهج التعليمية والتدريبية وتقديم الإرشاد والتوجيه والحرص على ضمان جودة التعليم والتدريب وإحكام التنسيق بين مؤسسات التدريب والتعليم وسوق العمل والتوظيف.
2. تحقيق السلوك والحياة الصحية المتكاملة للشباب بقطاعاته كافة وتسهيل وصولهم واستفادتهم من الخدمات الصحية الإرشادية والعلاجية.
3. خفض معدلات البطالة والفقر وسط الشباب بتوسيع دائرة العمل والتوظيف وتطوير قدرات الشباب الإنتاجية، وتسهيل عملية حصولهم على وسائل الإنتاج.
4. تمكين الشباب من المشاركة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيز الشعور بالانتماء للوطن والتمسك بالقيم والموروثات الثقافية والاجتماعية الحميدة.
5. تعزيز دور الشباب في تحقيق السلم الاجتماعي للأمة واستقرارها وتعزيز وحدتها وحماية أمنها وتحقيق رفاهيتها وريادتها والحفاظ عليها.

6. إعداد شباب واع لمتطلبات العولمة ومخرجاتها وتحسين قراءتها وتوظيفها لفائدته ومصلحة أمته، شباب قادر على تجنب سلبياتها والتأقلم مع آلياتها من خلال التمسك بقيمنا وموروثاتنا العقائدية.
7. تنشئة جيل جديد واع بقضايا البيئة، مبادر ومشارك في سياق عملية التخطيط وتنفيذ برامج حماية البيئة والمحافظة عليها والاستغلال الأمثل لمواردها في عملية التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على حق الأجيال اللاحقة في التمتع بالموارد الطبيعية.
8. إيجاد بيئة داعمة ومناخ ملائم يساعد الشباب على شغل أوقات الفراغ في ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والترويحية المفيدة يتم من خلالها رعاية وتطوير المبدعين والمتفوقين.

وانطلاقاً من أهداف ومبررات هذه الاستراتيجية والرؤية التي تعتمد عليها وبناءً على المبادئ والحقائق والمسلمات المتعلقة بواقع الشباب الليبي التي تنطلق منها هذه الاستراتيجية، فإنه قد حدد لها الأبعاد والملامح التي تستند إليها هذه الاستراتيجية، باعتبار أن هذه الأبعاد في مجملها هي التي تحدد مسار هذه الاستراتيجية بما تتضمنه من حقائق تاريخية وواقع حاضر وموضوعية، يتوجب مراعاتها حين البدء أو الشروع في تطبيق هذه الاستراتيجية.

أولاً: البعد التاريخي:

مقدمة:

إن بناء شخصية الشباب وإعدادهم وتأهيلهم علميا وفكريا ومهنيا يعد أمرا ضروريا لهم لمواجهة أعباء الحياة المختلفة. فإعدادهم علميا فقط لا يولد لديهم مشاعر الانتماء الوطني والثقافي، بل يسبب في كثير من الأحيان الاغتراب عن الذات ويؤدي ذلك بدوره إلى مشاكل نفسية واجتماعية ووجدانية، بالتالي فإن الاطلاع علي الماضي وفهمه واستخلاص النتائج والعبر الإيجابية يساهم مع غيره مساهمة فعالة في بناء شخصية الشباب الذين يطمح المجتمع في إدماجهم ضمن برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعند الحديث عن البعد التاريخي لرعاية الشباب في ليبيا، فإنه يجب التعرف على أوضاع الشباب وإسهاماتهم خلال الحقب التاريخية التي مرت بها البلاد ابتداء من القرن السادس عشر الميلادي، وهو بداية تاريخ ليبيا الحديث وإلى قيام ثورة 17 فبراير 2011م.

أولاً: مبررات البعد التاريخي في بناء الاستراتيجية:

يجب أن تكون التنمية الإنسانية نهجا متواصلا قائما على استراتيجية وطنية لتأهيل الإنسان وتزويده بالعلوم والمعارف والمهارات وإكسابه القيم الخلقية الرفيعة والسلوك الاجتماعي السليم لتؤهله ليكون مواطنا حرا ومسئولا نحو نفسه وأسرته ومجتمعه والإنسانية جمعاء. فمن الملاحظ أن الشباب الليبي اليوم يعيش في حيرة ثقافية واجتماعية نتيجة غياب النموذج الثقافي والحضاري، وغياب الرموز الثقافية الوطنية في أذهانهم، وضعف القيم الدينية السوية عند البعض منهم، وكذلك ضعف السلطة الاجتماعية التي تقود سلوكهم، وغياب التربية الوطنية والدينية التي تتسم بالاعتدال، وتعميق الحس الوطني لديهم ببرامج المؤسسات التعليمية. وبالتالي فهم اليوم في أمس الحاجة إلى نظام تربوي وتعليمي يعزز القيم الإنسانية والحضارية في نفوسهم ويؤهلهم تربويا وعلميا ومهنيا، بحيث يكونون قادرين على اندماجهم في التنمية الاقتصادية بإيجابية وفاعلية.

إن علاقة الإنسان بالتنمية علاقة شاملة متكاملة متعددة الجوانب، فمن المستبعد أن تتحقق التنمية الاقتصادية بدون تنمية بشرية تُعد وتؤهل الإنسان لمستقبل الحياة من خلال إعداد الشباب ثقافيا وفكريا وحتى مهنيا، والتأكيد علي دور الرموز الثقافية والفكرية والتاريخية باعتبار أن التاريخ ذاكرة الأمة، وأن النموذج والمثال شيء يحتذي به لإكساب الشباب القيم الخلقية الإسلامية الرفيعة.

1. العهد العثماني الأول (1551م -1711م):

أصبحت البلاد في هذا العهد ولاية عثمانية وقد شهد هذا العهد وخاصة في أواخره حالة من تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي في البلاد، وساد الفساد الذي شمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن عدم الاستقرار ومحاولة الدولة العثمانية إحكام سيطرتها علي الولاية التابعة لها، حيث لم تكن هناك برامج مقصودة للنهوض بالسكان وخاصة قطاع الشباب رغم محاولة السلطان محمود الثاني اتباع سياسة إصلاحية أرادت تحديد عوامل القوة والتحديث في الدولة العثمانية.

2. العهد القرمانلي (1711م - 1855م):

استطاع أحمد القرمانلي قائد الجند في الدولة العثمانية أن يستولي على السلطة في الولاية ليفرض على الباب العالي إرادته والذي اضطر إلى تعيينه واليا على البلاد، ليؤسس بذلك حكم الأسرة القرمانلية.

يعد هذا العهد رغم طول المدة الزمنية التي استقر فيها امتدادا للعهد الذي سبقه، فلم يشهد تغيرات مهمة في الأوضاع السائدة في الولاية، حيث ظلت المشكلات التي يشكو منها الأهالي مستفحلة بالرغم من قيام بعض الولاة القرمانليين بمحاولات إصلاحية كان الهدف منها إرساء نوع من استقرار الولاية، وتنشيط الحياة الاقتصادية والثقافية، إلا أن التدخلات الأوروبية ومحاولتها تأمين مصالحها وملاحقتها للبحرية الليبية بالإضافة إلى المنازعات والصراعات التي ظهرت بين الولاة القرماليين كل هذا أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية، مما مهد الطريق لعودة الدولة العثمانية لحكم الولاية بشكل مباشر وهو ما عرف بالعهد العثماني الثاني.

3. العهد العثماني الثاني (1835م - 1911م):

رغم المدة الطويلة التي استمر فيها حكم الدولة العثمانية المباشر خلال هذا العهد فإن الأوضاع الاقتصادية والسياسية شهدت عدم الاستقرار لاهتمام الولاة بأمورهم الشخصية وتركهم المصلحة العامة جانبا حيث أصبح نظام الحكم تسوده الفوضى وتردى الأوضاع الاقتصادية وانقطعت الصلة بين حكامه ومحكوميه رغم كثرة عدد الولاة الذي توالى على حكم البلاد والذي بلغ ما يقرب من ثلاثين واليا لم يدم حكم بعضهم أكثر من عام، مما كان أحد الأسباب في عدم التواصل مع الناس كما ازدادت أطماع الأوروبيين نحو احتلال هذا البلد، ولقد شعر السكان آنذاك بالخطر الإيطالي والفرنسي منذ عودة الحكم العثماني مما جعلهم يتمسكون بروابطهم مع الدولة العثمانية لأنها في نظرهم قوة إسلامية يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الدول الأوروبية، وقد أدى هذا الانطباع إلى تقوية مركز الدولة العثمانية من جديد إلى حين بعد أن أصابها الضعف، وقوى هذه الفكرة ظهور حركة اليقظة العربية التي تأثر كثير من الشباب بما يجرى في المشرق العربي للإصلاح من خلال الجمعيات الدينية التي مثلت الحركة السنوسية ابرز معالمها حيث تعد هذه الحركة من أبرز الحركات الدينية الإصلاحية التي دعت إلى تنبيه المسلمين إلى حالة التدهور والانحلال والتدني الذي وصلت إليه البلاد بسبب الفساد الإداري والمالي فضلا عن التغلغل الأوروبي في شؤون الدولة العثمانية، بذلك عدت الحركة السنوسية حركة

يقظة عربية إسلامية إصلاحية جمعت بين العلم والعمل واستهدفت تنبيه الناس إلى الحالة السيئة التي وصلت إليها أوضاع المسلمين عامة وفى شمال أفريقيا على وجه الخصوص.

4. فترة الاحتلال الإيطالي (1911م - 1943م):

كانت فكرة احتلال ليبيا تراود الايطاليين منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر إلا أن المشاكل والظروف الداخلية التي كانت تمر بها إيطاليا كانت سببا في تأخرها عن القيام بالاحتلال.

لم يأت احتلال إيطاليا لليبيا بشكل مفاجئ، وإنما مهد الإيطاليون ذلك بسلسلة من الإجراءات وفق مخطط رسموه لتحقيق ذلك الهدف، وأن الوضع الدولي آنداك لم يكن يساعد على وقف الغزو الإيطالي .وعلى الرغم من عدم قيام الدولة العثمانية بدورها في مقاومة الاحتلال الإيطالي، فإن المتطوعين الليبيين شيبا وشبابا بالرغم من قلة إمكانياتهم استطاعوا مواجهة الاحتلال العسكري الإيطالي، ونظموا أنفسهم في حركة مقاومة عنيفة في كل أرجاء البلاد . ونظرا لعدم التكافؤ بين قوة المجاهدين من جهة والقوات الإيطالية من جهة أخرى، تمكنت إيطاليا من احتلال ليبيا.

لقد حاولت إيطاليا بعد أن استكملت احتلالها اتباع أساليب متعددة من أجل مسخ الشخصية الليبية الثقافية وقطع صلة الليبيين بماضيهم وطمس معالم ثقافتهم من خلال محاربة المدارس الوطنية والزوايا الدينية وفرض اللغة الإيطالية باعتبارها اللغة الرسمية في الدوائر الحكومية والمدارس، واعتبرت ليبيا إقليما رابعا مكملا للأراضي الإيطالية عبر المتوسط، وحولت البلاد إلى مستعمرة استيطانية لآلاف المهاجرين الإيطاليين، وأرغمت الكثير من الشباب الليبي للعمل في المواقع والأراضي المحتلة بأجور زهيدة أو من خلال نظام السخرة (الكرفى) وفرض ذلك بالقوة، بالإضافة إلى انتزاع كثير من الأراضي الصالحة للزراعة وتخصيصها للإيطاليين، وحرمان كثير من الشباب من العمل بمزارعهم.

5. عهد الإدارتين البريطانية والفرنسية (1943م - 1951م):

شهدت ليبيا خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية (1939م - 1945م) اتجاهات سياسية متعددة كان للشباب دور بارز فيها، ففي القسم الشرقي من ليبيا تم تأسيس جمعية عمر المختار في إبريل 1943م، على يد ثلاثة من الشباب العائدين من مصر واعتمدت هذه الهيئة على تأسيس ناد ثقافي رياضي يعُنى بالشباب انحصرت أهدافه في نشر الثقافة والاهتمام بالرياضة وتوثيق التواصل بين الشباب الليبي عن طريق اللقاءات الرياضية.

أما رابطة الشباب الليبي الإسلامية التي انشقت عام 1945م عن جمعية عمر المختار أو (الجمعية الوطنية) فيما بعد نتيجة للخلافات التي حددت بين أعضائها

بسبب مواقفهم من الإدارة البريطانية حيث اتخذ بعض الأعضاء موقفا مناوئا من الإدارة البريطانية، بينما اتخذ البعض الآخر موقفا معتدلا حيال تلك الإدارة بحجة أن البلاد ما زالت في مرحلة البناء الأولى، وأن الظروف لا تسمح بالوقوف من بريطانيا موقفا معاديا، لذلك رأى مؤيدو هذه السياسة تكوين هيئة منفصلة أطلق عليها (رابطة الشباب الليبي الإسلامية) .

كما انضمت إلى الرابطة نقابة العمال التي تأسست في شهر يوليو 1945م، وأسست ناديا عرف باسم (نادي اتحاد العمال) وقد جمعت هذه الهيئة بين النشاطات التعليمية والأدبية والترفيهية وكان للشباب دور بارز فيها.

أما رابطة الشباب بدرنة فلم يستمر ارتباطها بفرع الوطنية، بل أصبح لها موقف خاص بها.

أما في طرابلس فإن اتجاه الحزب الوطني كان اتجاها قوميا صرفا فقد كان هذا الحزب حريصا على إيجاد تواصل فعال بينه وبين البلاد العربية يمكنه من التعريف بالقضية الليبية لكسب تأييدها في الحصول على الاستقلال التام لليبيا الموحدة.

من خلال ما تم استعراضه تبين أن هناك نشاطا سياسيا وثقافيا ورياضيا كان للشباب الرصيد الأكبر منها، حيث عمل الأهالي رغم الإمكانيات المحدودة على دعم النوادي الرياضية لما عرفوه من فوائد الرياضة في تنمية وتطوير عقول الشباب وحشد الهمم، فنجد الدعم المالي يأتي من الأهالي وبذلك تعددت النوادي والفرق الرياضية وأقدمها في بنغازي جمعية عمر المختار وفى طرابلس نادي الاتحاد الذي تأسس في 1944.07.29م.

أما فزان فلم يشهد نشاطا سياسيا وثقافيا بنفس القدر الذي شهدته المناطق الساحلية بالبلاد، فالرقعة الجغرافية لفزان تمتد في مساحات شاسعة تناثرت فيها تجمعات سكانية تفصلها عن بعضها مساحات واسعة، وفى ظل هذه الظروف افتقرت المنطقة إلى وجود مركز حضاري كبير، هذا بالإضافة إلى وجود إدارة فرنسية وضعت في اعتبارها ضرورة ربط هذه المنطقة بمستعمراتها في تونس والجزائر وأفريقيا، وأدت هذه السياسة إلى محدودية تواصل فزان بغيره من المناطق الليبية، وقد أثر هذا الوضع على الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرياضية، فقد طبقت الإدارة الفرنسية المناهج التعليمية الفرنسية المعمول بها في تونس والجزائر، وقامت بإدخال اللغة الفرنسية في مدارس فزان لتصبح لغة التدريس بها، ولغة التعامل اليومي في الدوائر الرسمية، كما لم تكن الإدارة تسمح بأي نوع من أنواع العمل الثقافي أو الصحفي أو السياسي ، ولم تظهر لفزان أحزاب سياسية أو هيئات ثقافية أو اجتماعية أو رياضية تهتم بالشباب ولم تسمح لهم بإصدار صحف أو مجلات تعبر عن أرائهم، وسعت هذه الإدارة لإبقائهم بعيدين عما يربطهم بأبناء جلدتهم لذلك سعت في وضع الحدود المصطنعة بين المناطق الليبية.

6. ليبيا في الفترة (1951م - 1963م):

نالت ليبيا استقلالها بعد عناء وكفاح شديدين، فبعد أن تم طرد الايطاليين واجهت البلاد الإدارتين البريطانية والفرنسية، بالإضافة إلى الأطماع الإيطالية التي لازالت تلاحقها، الا انه بحكمه أهلها ودعمها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة استطاعت أن تتخطى الصعاب، فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (289) في 21 نوفمبر 1949م الذي يقضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز الأول من شهر يناير 1952م، وعلى أثر ذلك تشكلت الجمعية التأسيسية من ستين عضوا لوضع الدستور، وتقرير شكل الدولة، وفى 24 ديسمبر 1951م تم إعلان الاستقلال والعمل بالدستور وتم اختيار محمد إدريس السنوسي ملكا للمملكة الليبية المتحدة بنظام فيدرالي يضم ثلاث ولايات طرابلس وبرقة وفزان.

وعلى الرغم من كل ما قامت به بعض الدوائر الاستعمارية بعد 1951م من أجل الإبقاء على ليبيا مقسمة وضعيفة تحت النظام الاتحادي، فإن الشعب الليبي عبر ممثليه المنتخبين الذين قاموا في 26 ابريل 1963م بتعديل الدستور وتأسيس دولة ليبيا الموحدة تحت اسم المملكة الليبية. إن الفترة الأولي من بداية عهد الاستقلال لها خصائصها وظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الخاصة، حيث إن البلد كان يعاني من مشاكل اقتصادية وصحية وثقافية لنقص الموارد، واعتماد البلد شبه الكامل علي الزراعة والرعي وبعض الأنشطة التجارية ورغم محدودية هذه الموارد فإنها تعد أهم مصدر للنشاط الاقتصادي للشباب، كما أن الأمية كانت متفشية بين السكان، حيث لم تكن نسبة المتعلمين تزيد عن 10% من الأهالي، وأن غالبية المتعلمين تلقوا تعليمهم في الكتاتيب والزوايا، والقلة منهم هم الذين تلقوا تعليمهم خارج البلاد . بذلك فإن تحقيق التنمية البشرية في تلك الفترة كان أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا فالبلد كما أسلفنا حديث عهد بالاستقلال وليس له من الموارد المالية ما يسد به الاحتياجات.

وبالرغم من أنه لم يكن هناك اهتمام رسمي بخصوص إدماج الشباب في التنمية الاقتصادية. لعجز الدولة لاستيعاب وتلبية طلبات الحصول علي فرص العمل وبالتالي كان الاعتماد يتم علي المستوي الشخصي حيث إن معظم الناس جبلوا علي العمل والإنتاج علي مستوي الشرائح الاجتماعية كبارا وصغارا نساء ورجالا لم يكن هناك مجال للعمالة الوافدة باستثناء بعض المجالات مثل التعليم والصحة.

7. ليبيا في الفترة من (1963م - 1969م):

تعد هذه الفترة هامة جدا في حياة الليبيين، نظرا لكونها بداية اكتشاف النفط بصورة تجارية، وقد أثر هذا الاكتشاف علي حياة الليبيين عامة والشباب بصفة خاصة، حيث بدأت خلال هذه الفترة تنضج ملامح الدولة الحديثة في ليبيا، إذ بدأت الحياة السياسية والاقتصادية في التحسن التدريجي، وكان أبرز ملامحها انطلاق التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصفه خاصة نتيجة لتأسيس الجامعة الليبية عام

1955م، مما أتاح للشباب الليبي فرصة التعليم الذي حرم منه فترة طويلة خلال العهود السابقة.

كما أن هذه الفترة شهدت وحدة البلاد، وتحسن الأوضاع الاقتصادية والثقافية وتوفر فرص العمل، كان لذلك الأثر الواضح علي رعاية الشباب من حيث تحسن التعليم، حيث وصل المستوى التعليمي إلى درجة جيدة، وأن نسبة لا بأس بها تحصلت علي مؤهلات علمية عالية نتيجة لعوائد النفط وتشجيع الدولة للمتعلمين عن طريق تقديم المنح الدراسية، وتعيين الخرجين في الوظائف. كما شهدت البلاد أيضا خلال فترة الاستقلال تأسيس بعض الأندية الرياضية والثقافية، وانتشرت في مختلف أنحاء البلاد، وكان لهذه الأندية نشاطاتها المختلفة التي ساعدت الشباب للرفع من معنوياتهم وتحدي الظروف المحيطة بهم.

وعلى الرغم من أن المؤسسات الثقافية والرياضية كانت بسيطة ومتواضعة تتماشى مع الظروف والأوضاع التي كانت تمر بها البلاد، فإننا لا ننكر أنها ساهمت في النهوض بالمستوي الثقافي والاجتماعي والسياسي والرياضي للشباب.

كما كان للمسرح دور هام حيث إنه كان للروايات المسرحية مغزي سياسي واجتماعي تجاوب معه الشباب، لأنه رأي فيه متنفسا له . فمنذ مطلع الخمسينات ظهرت الفرق المسرحية، لعل أهم هذه الفرق الفرقة القومية التي ظلت طيلة الفترة الممتدة من 1951م - 1966م، نشطة وقد ساعدت علي ظهور العديد من العناصر الشبابية من فنانين وممثلين ومخرجين وكتاب مسرحين، كما تأسست فرقة الأمل للتمثيل 1951م واحتلت المرتبة الثانية بعد الفرقة القومية، وعملت جاهدة علي إلقاء الضوء علي الواقع المعاش من خلال عرض روايات واقعية تصور الكفاح الوطني والاجتماعي.

لقد أدت هذه الفرق دورها التثقيفي والوطني بقدر ما كان لها دور مهم في تاريخ الحركة المسرحية في ليبيا بفضل جهود مؤسسيها وهم نخبة من الأدباء والفنانين الشباب الذين قاموا بالكثير من اجل العمل المسرحي.

بالإضافة إلى النوادي الرياضية والاجتماعية والثقافية. شهدت ليبيا بعد الاستقلال تأسيس الحركة الكشفية، فقد انطلقت هذه الحركة من الأسس التربوية والقيم العربية الإسلامية هدفها بناء المواطن الصالح بناء سليما، فقد أنشأ هذه الحركة علي خليفة الزائدي عام 1954م بمدرسة طرابلس الثانوية وهي أول حركة كشفية في ليبيا. وقد اختير قائدا عاما للكشافة الليبية، وقد انضم العديد من الشباب إلى هذه الحركة التي لاقت تشجيعا كبيرا من أغلب فئات المجتمع باعتبارها حركة اجتماعية تربوية تطوعية تهتم بشريحة الشباب، ولعل أهم ما تميزت به هو ارتباطها بالأعمال الخيرية والتطوعية وجمع التبرعات لمساعدة المحتاجين مما جعلها محط أنظار وتقدير الناس، فانتشرت بذلك في معظم أنحاء البلاد، كما كان للحركة دور مميز في

تشجيع المرأة علي المشاركة في النشاطات العامة، حيث اتجهت بعد مضي أربع سنوات من تأسيسها أي في عام 1958م لتشمل العنصر النسائي، فبدأت حركة المرشدات بطرابلس، ثم انتشرت بعدها في بقية المدن الليبية.

8. ليبيا في الفترة من (1969م - 2011م):

في الأول من شهر سبتمبر 1969م قامت مجموعة من الضباط بانقلاب عسكري ضد النظام الملكي وأعلنوا الجمهورية. وقد شهدت البلاد خلال هذه الفترة تحولات جذرية باتجاه إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والإدارية والسياسية القائمة آنذاك لتحل محلها ما كان يعرف (بسلطة الشعب) التي أصبحت أساس النظام الإداري والسياسي في ليبيا من خلال خطاب زواره في 15 أبريل 1973م والذي أعلن فيه ما سمي بالثورة الثقافية. وبعد عام ألغيت رسميا الوظائف السياسية والإدارية للدولة، وتحولت ليبيا إلى نظام سياسي وهمي أثار استهزاء وسخرية العالم.

ومع بداية العام الدراسي 1975م - 1976م كثف النظام جهوده نحو شريحة الشباب لتجنيد طلبة الجامعات والثانويات من خلال استدراجهم لحضور المعسكرات والملتقيات الشبابية التثقيفية، وكان من نتيجة ذلك أن انضم عدد من الطلاب والشباب في ما كان يعرف بـ"القوي الثورية"، كما انشغل معظم الشباب في التجنيد العسكري، وإقحام عدد منهم في حرب تشاد التي أدت إلى وفاة البعض منهم وإعاقة البعض الأخر واختفاء آخرين إلى يومنا هذا.

وبالتالي فإن هذه الفترة تعد من أصعب الفترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حياة المجتمع الليبي مما كان لها الأثر الواضح على الشباب بسبب تغيير اتجاهات الدولة من دولة تعتمد على الاقتصاد الحر إلى دولة تتجه نحو سيطرة الدولة الكاملة على مختلف الأنشطة الاقتصادية. بالرغم من أن هناك بعض الأنشطة مثل قيام بعض المشاريع الزراعية والصناعية التي استوعبت عددا من الشباب لكنها كانت تدار بمؤسسات تتبع للدولة وفق التوجه الاقتصادي الاشتراكي، مما أدخل البلاد في مختنقات وصراعات داخلية وخارجية، الأمر الذي جعل النظام السياسي يزيد من قبضته علي الشعب وخاصة الشباب باعتبارهم القوة الحية، مما أدي إلى تهميشهم وارتفاع نسبة البطالة بينهم، إلا الذين حالفهم الحظ عملوا كمستخدمين تابعين للأجهزة الإدارية والعسكرية للدولة. بالرغم من قلة عدد السكان وغني الدولة، مما خلق العديد من المشاكل التي امتدت آثارها السلبية علي المجتمع بشكل عام مثل تفشي ظاهرة الإدمان علي المخدرات والخمور وارتفاع معدلات الجريمة وتدهور القيم الاجتماعية والدينية وبدأت مظاهر التشدد عند بعض الشباب.

وإذا كانت هذه الفترة قد شهدت انتشار التعليم العام والعالي في ربوع البلاد، إلا أنه كان تعليما يغلب عليه الطابع التقليدي مما جعل عملية التطوير واستخدام التقنيات الحديثة في المجالين الإنتاجي والخدمي يصطدم بمعوقات عديدة من أبرزها

محدودية قدرة الخريجين علي استخدام التقنيات الحديثة ومواكبة متطلبات سوق العمل، لذلك نشأت صعوبة في إدماج الشباب في سوق العمل الإنتاجي، حيث نجد غالبية العاملين في النشاط الاقتصادي قد انخرطوا في قطاع الخدمات مثل العمل الإداري والخدمات الصحية والتعليمة إلى غير ذلك من المرافق الإدارية، مما أدي إلى تضخم الجهاز الإداري وظهور ما يسمي بالبطالة المقنعة.

والملاحظ أن الدولة في هذه الفترة يمكن أن توصف بأنها القابضة علي كامل النشاطات في المجتمع، ولم تول الاهتمام الكافي لشريحة الشباب اللهم إلا فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات التي تصدر بين الحين والآخر الخاصة بتنظيم وزارة الشباب والرياضة أو هيئات رعاية الشباب، وإن كان اغلبها يتعلق بالأنشطة الرياضية والتي لم تعط الرعاية والتمويل الكافيين لكي تنجح هذه المؤسسات الرياضية في تحقيق أهدافها، بل إن ممارسة الرياضة كان يتم التدخل في شأنها، وإذا ما استثنينا الأندية الرياضية والاجتماعية التي ظلت في الصورة، فإن بقية الأنشطة الخاصة بالشباب تعد أقل عددا وحظا، وذلك لان الظروف السياسية أحيانا تتدخل، فمن الملاحظ أن الأنشطة الرياضية توقفت فترة من الزمن باعتبار أن الرياضة التقليدية المعتادة غير مقبولة.

أما بالنسبة للحركة الكشفية التي اهتم بها بعض قادة الكشافة، والتي كان لها الأثر الواضح فإنها استبدلت بـ"أشبال وسواعد الفاتح" لتحل محل الحركة بالرغم من أن الحركة لم تلغ نهائيا لكن أصابها التهميش وعدم الرعاية بل واستغلت الدولة معظم مرافقها.

ثالثًا: الأهداف الفرعية:

يسعى البعد التاريخي إلى إبراز الأهداف التالية:

أ. أهمية اعداد الشباب في التنمية البشرية:

تعتبر شريحة الشباب من الشرائح المهمة في المجتمع الليبي، حيث تشكل ما نسبته 60% من مجموع السكان ولهذا يتميز السكان الليبيون بخاصية الفتوة، وهذه الشريحة من العنصر البشري لا يمكن التغاضي عن دورها أو إهمالها والتقصير في إعدادها لمجتمع المستقبل، فلا يمكن لأي إنسان أن يتعامل مع الآخرين دون أن يكون مؤهلا ثقافيا ومستعدا ذهنيا للانفتاح علي الآخرين وتبادل التجارب والمنافع واتباع كافة السبل للتعرف علي إبداعات الحضارة الإنسانية، فالتنمية البشرية تهتم بالإنسان وإكسابه خصائص ثقافية وحضارية ومهارات حياتية. ومن خلال استذكار التاريخ يمكن أن تستوضح كيف أنه مكن الروح الإنسانية من تحرير كل الطاقة الكامنة والمتوارثة في تكوينها، فهو إذا يسهم إلى حد كبير في ترسيخ قيم المجتمع، وتكوين وعي عام للشباب الذي هو عماد التنمية البشرية، وبالتالي فإن الرصيد التاريخي يمكن أن يستثمر في إدماج الشباب في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فدراسة التاريخ والتربية الوطنية والاطلاع علي تجارب الآخرين من

شأنه أن يعزز الهوية الوطنية لدي الشباب ويشدهم إلى مجتمعهم ويقودهم إلى رؤية المستقبل من خلال البعد التاريخي والحضاري لامتهم العربية والإسلامية.

ب. أهمية التاريخ في بناء شخصية الشباب:

التاريخ بأبسط معانيه هو النظر إلى الماضي (أي سجل ماضي الأمة) ومحاولة استذكاره واستعادة أحداثه، وهي نزعة أصيلة في الإنسان، ومما يدل علي أصالة هذه الظاهرة وأنها قد عمت شعوب الأرض علي اختلاف أجناسها وأوضاعها، فوعي الأفراد والجماعات لماضيهم تتغلغل في نفوسهم لإحياء هذا الماضي كوّن اهتماما من ابرز اهتماماتهم وتساؤلاتهم عن العلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل التي تبرز في مختلف الميادين الفكرية والعلمية.

إن التغير المتسارع في جميع مناحي الحياة المعاصرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية جعل الناس عموما والشباب علي وجه الخصوص يعيشون علي الحد الواصل بين ما كان وما سيكون، فيربطون هذا بذاك، ويتابعون التطورات والتبدلات المحيطة بهم، ملتمسين منشأها واتجاهها ونتائجها.

إن هذا السعي للاستكشاف والتحقق يدعوها إلى العودة إلى جذورها، وإحياء أصولها، وتثبيت كيانها وتوظيف ذلك في خدمة مصالحها في الحاضر ورسم توجهات مستقبلها. لذلك فلا غرابة في أن يكون إقبال الشعوب على ماضيها عاملا عاما في انتشار الوعي التاريخي، فالوعي التاريخ يجعل الشباب يصدر أحكامه على قضايا الحاضر من خلال تجارب الماضي وأنهم يستطيعون فعل كل ما أرادوا بإرادة واعية. وهذا يتطلب ضرورة تزويد الناشئة والرأي العام بمن فيهم الشباب بما يفصح عن وحدة الحياة الإنسانية وإدراك أوسع وأوعي لمجري التاريخ الإنساني بكامله بما في ذلك تاريخ مجتمعهم وأهم مراحله وأحداثه.

ج. التعرف على أوضاع وإسهامات الشباب خلال المراحل التاريخية في ليبيا:

نظرا لكون ليبيا تتمتع بموقع جغرافي مميز يتوسط العالم، فإن هذا الموقع جعلها تتمتع بعمق تاريخي يمتد للآلاف السنين شهدت البلاد من خلاله حضارات الشعوب التي مرت بها من الفينيقيين الذين قدموا وأسسوا مدنا ومراكز تجارية علي ساحلها الغربي إلى الإغريق الذين قدموا واستقروا في الجزء الشرقي من البلاد وأسسوا العديد من المدن التاريخية التي لا يزال البعض منها يشهد علي ذلك، ثم سيطرة الرومان والبيزنطيين، وفيما بعد الفتح العربي الإسلامي الذي جاء مبشرا بالدعوة إلى الإسلام ومحررا البلاد من الوجود البيزنطي، إلى الحكم العثماني في القرن السادس عشر والاستعمار الإيطالي (1911م - 1943م) فالحرب العالمية الثانية (1939م - 1945م) والإدارتين البريطانية والفرنسية (1943م -1951م) وحتى الاستقلال 1951م مرورا بالحضارات الليبية القديمة والاتصال بشعوب أفريقيا وآسيا.

كل هذه العناصر ساهمت بخلق تمازج حضاري رائع، وتركت بصمات وآثارا هامة تمثلت في كثير من المدن التاريخية التي تزخر بها البلاد ويمكن توظيفها لتثقيف وتوعية الشباب لبناء الهوية أولا وتوظيفها كمورد اقتصادي لخلق فرص عمل للشباب في مختلف الميادين مما يمكن أن تحققه من مشاريع سياحية وثقافية واجتماعية وخدمية.

رابعًا: البرامج المنفذة للاستراتيجية:

1. إعادة النظر في تطوير البرامج التعليمية.
2. إعطاء مكانة هامة للعلوم الإنسانية وخاصة بالجامعات والمعاهد العليا بجميع التخصصات دون استثناء وذلك بقصد إعداد الشاب ثقافيا وفكريا وتفادي المشكلات الناتجة عن الهوة بين تقدم التقنية وتخلف القاعدة الاجتماعية المناظرة لها.
3. تطوير طرق التدريس بالابتعاد عن الأسلوب التلقيني.
4. إعداد المدرس إعدادا جيدا مهنيا وتربويا، حيث إن وظيفة المدرس لا تتوقف على تلقين المعلومات فقط وإنما هو مربٍ بالدرجة الأولى وموجه لطلابه نحو آفاق جديدة من العلم والمعرفة والثقافة.
5. تشجيع الشباب للمساهمة في بناء الوطن من خلال وعيهم بتاريخ وطنهم وإمكانياته المختلفة وترجمة ذلك إلى مشروعات اجتماعية واقتصادية وثقافية يمكن أن تشكل فرصا للعمل والاستثمار، أي ترجمة التراث إلى مشروعات اقتصادية تسهم في تأكيد الهوية واغتناء وإثراء الاقتصاد الوطني الماضي.

ثانيًا: البعد السياسي:

مقدمة:

تعد فئة الشباب القوة الفاعلة والمؤثرة في تغير كثير من الرؤى السياسية في العديد من بلدان العالم بالرغم من الاختلاف الجذري بين الثقافات، ولا شك أن وسائل الاتصال والإعلام والتقنيات الحديثة قد سهلت عملية التواصل، الأمر الذي ساعد على إحداث تقارب فكري بين الشباب. حيث يري البعض أن الحراك الشبابي في السنوات الأخيرة جاء نتاجا للتواصل الاجتماعي من خلال شبكة المعلومات الدولية وتقنية الاتصالات وذلك في مواجهة سياسات الأنظمة الاستبدادية في التعامل مع الكثير من القضايا المهمة والحساسة، والتي من شأنها توفير أبسط سبل العيش الكريم بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على مستوي المجتمع بشكل عام.

إن البعد السياسي لملامح استراتيجية إدماج الشباب يتضمن مبدأ المشاركة السياسية للشباب، الذي بات معلًما رئيسيا من معالم نظم الحكم المدنية. وهو مبدأ ديمقراطي من أهم المبادئ للدولة الوطنية الحديثة، حيث يمكننا أن تميز في ضوئه

ما بين الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة، والأنظمة الاستبدادية الشمولية التي تقوم على احتكار السلطة.

إن إيمان الدول علي مختلف مستوياتها بدور الشباب وعدم تهميشهم من شأنه أن ينعكس إيجابيا على تهيئة الظروف لاندماج الشباب في أنشطة المجتمع المختلفة وبالأخص مشاركتهم في الأدوار السياسية وكذلك مناقشة القضايا ذات الأهمية على الساحتين المحلية والدولية. فالمشاركة من جانب الشباب تعد المدخل الحقيقي لتعبئة طاقات الأجيال الصاعدة وتجديد الدماء في شرايين النظام السياسي والاجتماعي والمساهمة في حركة التنمية المستدامة.

1. معني المشاركة السياسية:

إن موضوع المشاركة السياسية للشباب في ليبيا أصبح موضوع الساعة لارتباطه بموضوع البناء الديمقراطي أولاً والحداثة ثانيا. حيث إن المشاركة عنصر هام من عناصر البناء السياسي السليم تسهم من خلال مساهمتها في دعم العلاقة الإيجابية بين الفرد والمجتمع، كما أن المشاركة السياسية تعني في أبسط تعريفاتها إسهام المواطن في ممارسة حقوقه المدنية والسياسية ابتداء من الانضمام إلى الأحزاب السياسية. وكذلك الانضمام إلى الاتحادات المهنية والثقافية إلى الترشح للمناصب العامة والي المشاركة في الحملات الانتخابية البرلمانية والرئاسية والمجالس المحلية والمشاركة بالرأي والكلمة في ما يجري بالشأن العام للوطن.

إن ممارسة المشاركة السياسية لا تبدأ من فراغ، وإنما تبدأ من تراكمات التنشئة السياسية للمواطن ابتداء من مرحلة الطفولة مرورا بمرحلة الشباب ثم إلى مرحلة النضج السياسي من منطلق أن التنشئة السياسية عملية مستمرة ولا تتوقف عند مرحلة معينة، حيث تستهدف نقل الثقافة السياسة من جيل إلى جيل، لذلك فإن توسيع المشاركة السياسية للشباب أصبح مطلبا من مطالب البناء السياسي السليم ولكل القوي السياسية في المجتمع وذلك للحد من السلبية وعدم الاهتمام بالمشاركة السياسة الفاعلة، وهناك مراحل للمشاركة وهي: الاهتمام السياسي ويتمثل في متابعة القضايا العامة والإحداث السياسية. ثم مرحلة المعرفة السياسية والمقصود بها المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع ومعرفة القضايا السياسية الداخلية والدولية القائمة وعلاقة الوطن بها ثم مرحلة التصويت والانتماء السياسي ونعني بها الاشتراك في الأحزاب والعمليات الانتخابية والمنظمات والجمعيات الأهلية التطوعية.

متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة:

لتحقيق مشاركة سياسية فاعلة فإنه لابد من توفر مجموعة من العوامل التي تساعد على بقائها واستمرارها وتضمن فاعليتها والتي من أهمها ما يلي:

1. ضرورة توفر الاحتياجات الأساسية للشباب مثل الغذاء والكساء والمسكن الملائم والصحة والتعليم وتوفر فرص العمل. وضمان حرية التفكير

والتعبير وغيرها من الاحتياجات التي تحقق لهم الإشباع النفسي والمادي وتتيح لهم قدرا من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة.

2. زيادة وعي الشباب بالأبعاد والظروف السياسة والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع وهذا من شانه أن بعمق شعوره بجدوى المشاركة.
3. تعزيز الشعور بالانتماء للوطن وهذا من شأنه أن يولد الإحساس لدي الشباب بأن مشاركتهم في الحياة السياسة تمثل واجبا تفرضه المواطنة.
4. إيمان القيادة السياسية في البلد واقتناعها بأهمية مشاركة الشباب في صنع وتنفيذ السياسات العامة وإتاحة الفرصة لدعم هذه المشاركة من خلال ضمان الحرية السياسية والحرية الفكرية، وإتاحة المجال أمام الشباب للتعبير عن آمالهم وطموحاتهم وبيان آرائهم في قضايا المجتمع ومشكلاته.
5. ضرورة إيجاد تشريع يحمي ويضمن المشاركة السياسية.
6. تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاتصال وغيرها وتشجيعها على غرس قيم المشاركة لدي الشباب، وأن ارتفاع مستوي التعليم يجعل الفرد المتعلم أكثر إيمانا وأشد وعيا بأهمية المشاركة السياسة بما في ذلك المنظمات التطوعية ورفع مستوي فاعليتها حتى تغطي أكبر مساحة ممكنة من البلد وأن يكون لها دور فاعل في الحياة العامة.

2. الوضع القائم: واقع المشاركة السياسية في ليبيا خلال الفترة من (1951م - 2011م).

إن مشاركة الشباب في ليبيا في العقود الأخيرة كانت متواضعة، وهي تختلف من مرحلة إلى أخري، وتعتمد إلى حد كبير على الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في كل مرحلة. ففي فترة ما قبل الاستقلال (1943م - 1951م) استطاع الليبيون بشكل عام والشباب منهم بشكل خاص أن يثبتوا وجودهم السياسي، فقد استطاع العديد منهم الهجرة لخارج الوطن طلبا للعلم والمعرفة في البلدان الشقيقة والصديقة ومن ثم كانت هناك نخبة متنورة استطاعت ان تقود المشاركة السياسية من حيث تشكيل النوادي والجمعيات والأحزاب السياسية التي كانت في معظمها تطالب باستقلال البلاد ،وعقب الحرب العالمية الثانية، تألفت عدة حركات وهيئات سياسية منها الحزب الوطني الذي تأسس في عام 1944م، تلاه حزب الجبهة الوطنية المتحدة في عام 1946م، ثم حزب الاتحاد المصري ـ الطرابلسي وغيره من الأحزاب، كما ظهرت أيضا في المنطقة الشرقية من البلاد جمعية عمر المختار في عام 1943م والتي كان للشباب زمام المبادرة فيها. ثم الجبهة البرقاوية والمؤتمر الوطني العام 1948م، وحزب الاستقلال وكذلك تأسيس بعض النوادي الرياضية والثقافية مثل نادي العمال، نادي النهضة، ونادي الشباب واهتمت في البداية بالرياضة والثقافة، وسرعان ما تحولت إلى أنشطة سياسية أفصحت في حينها عن حراك سياسي واجتماعي والذي كان للشباب دور رئيسي في التشكلات السياسية التي وإن اختلفت في بعض الأحيان إلا أنها أجمعت فيما بعد على الالتفاف حول وحدة ليبيا، وأن تكون دولة مستقلة ذات سيادة.

أ. خلال الفترة من (1951م - 1969م):

نالت ليبيا استقلالها في الرابع والعشرين من شهر ديسمبر 1951م واتجه الليبيون لبناء دولة جديدة، بعد ان تخلصت البلاد من الاستعمار الإيطالي والإدارات الإنجليزية والفرنسية عقب الحرب العالمية الثانية، فبعد الحصول على الاستقلال تسلم أبناء البلاد شؤونها وسخروا جميع إمكانياتهم في كافة الميادين ومنها المجال السياسي للتغلب على رواسب الماضي من الإهمال وسوء الإدارة.

وبالرغم من الظروف التي مرت بها البلاد في تلك الفترة وانتشار الأمية وقلة التعليم بين قطاع كبير من المواطنين. فإنه كانت هناك محاولات اندماج الشاب في العمل السياسي خاصة بعد تشكيل عدد من النقابات وخاصة النقابات العمالية وكذلك إدماجهم في المشاركة في الانتخابات سواء في المجلس التشريعي أو في المجلس النيابي والانتساب إلى الأحزاب السياسية بالرغم من أن هذه الأحزاب قد أوقف العمل بها فيما بعد.

إن الحراك السياسي للشباب في هذه الفترة الذي بدأت ملامحه في التشكيل حتى قبل الاستقلال وتدعم بعد حصول ليبيا على استقلالها. من خلال بروز الشباب في عدة مواقف اتجاه الشأن الوطني وخاصة فيما يخص القواعد الأجنبية الموجودة على أرض الوطن ومن قضايا الكفاح التحرري لبعض الدول العربية مثل الجزائر وفلسطين حيث كانت لهم مواقف وطنية وقومية مشرفة.

ب. خلال الفترة (1969م - 2011م):

استمرت المشاركة السياسية في عهد المملكة في النمو والتطور إلى أن حدث انقلاب 1969.09.01م، الذي قاده مجموعة من الضباط صغار السن والرتب العسكرية، حيث ألغي النظام الملكي واستبدل بالنظام الجمهوري، ثم تحول إلى (الجماهيرية) فيما بعد، حيث ألغي الدستور وحُكمت البلاد بما يسمي (الشرعية الثورية)، واستمر ذلك لأكثر من اثنين وأربعين عاما شهدت فيها البلاد قبضة أمنية خانقة حيث تعطلت في هذه الفترة المشاركة السياسية للشباب على النمط الديمقراطي المعروف واستبدل بما عرف بالمشاركة الشعبية والذي حرَم بموجب هذا النموذج السياسي الجديد من تشكيل الأحزاب وفق مقولة ما كان يعرف (من تحزب خان)، ولجأت السلطة لملء الفراغ السياسي بتشكيل نقابات وروابط وجمعيات ومؤتمرات شعبية على مقاسها باعتبارها مشاريع مشاركة سياسية تتيح للشباب المشاركة، لكن الواقع كانت هذه المشاركة شكلية فقط. لم يكن لها وجود سياسي مؤثر فهي مجرد محاولة من النظام السياسي لا ستيعاب الشباب بقصد الحصول على الولاء، وأصبح معظم منتسبيها من الشباب مجرد أدوات أمنية تنفذ ما تريده السلطات العليا من مهام، ولم تكن في الواقع تعبر عن تحقيق أهداف منتسبيها، كما عمل النظام على تشجيع قطاع من الشباب وبذل جهودا كبيرة لاستقطابهم في (اللجان الثورية) وتقديم إغراءات مادية ومعنوية والتركيز بخاصة على شريحة الشباب في المرحلة الثانوية. وبالتالي جعل شريحة من الشباب موالية، هذا الأمر أربك البيئة الاجتماعية، وبالتالي

أوجد فئتين من الشباب فئة قليلة العدد موالية، وفئة ذات أغلبية ترفض ممارسات النظام ولو بصمت، الأمر الذي خلق نوعا من التناقض بين فئات المجتمع وهكذا نجد أن حالة من الإقصاء والتهميش السياسي قد شهدته هذه الفترة.

لقد كان التهميش في المشاركة السياسية للشباب ممنهجا، ولذلك حرص النظام على إشغال الشباب في مواقع ومواضيع بعيدة عن الحياة السياسية شغلتهم عن المشاركة السياسية الحقيقية، كما أن دخول البلاد في دوامة من الصراعات السياسية مع دول الجوار والبلدان الغربية وما نتج عنها من مشاكل اقتصادية ومواجهات مسلحة والحصار الاقتصادي والجوي الذي فرض على البلاد بعد حادثة (لوكربي) قد أشغل الشباب في البحث عن مصادر العيش بدل التفكير في المشاركة السياسية الفاعلة والتي لم تكن الفرص أيضا متاحة لهم بصورة جدية.

ج. المشاركة السياسية للشباب بعد قيام ثورة 17 فبراير:

لكي يكون للشباب دور في إحداث نهضة وحراك سياسي فاعل بعد قيام ثورة 17 فبراير فإنه يجب تفعيل المشاركة السياسية لفئة الشباب لجذبهم وإدماجهم في الحياة العامة، فالمشاركة عنصر حيوي من العناصر التي تقوم عليها التنمية السياسية في المجتمع وذلك لتكوين المواطن المنتمي لوطنه الواعي بقضاياه، وهي بذلك تجلب منفعة لعدد كبير من الأفراد، حيث إنها تدفع المسئولين إلى الاستجابة لمطالب المواطنين من خلال ما عليهم من استحقاقات اتجاه الوطن والمواطن.

ولتحقيق ذلك لابد من وجود آليات لمشاركة الشباب السياسية تتمثل فيما يلي:

- زيادة تمثيل الشباب في المؤسسات العامة في المرحلة القادمة، واعتبار مشاركتهم هدفا رئيسا في استراتيجيات وسياسات الدولة بغرض تحقيق الإصلاح.
- توظيف التقنيات وسبل التواصل الحديثة كأدوات سياسية، حيث تعد هذه الوسائل أحد المصادر المهمة لدي الشباب للحصول على المعلومات السياسية. وقد تبين دور الانترنت في ثورات الربيع العربي ومنها ثورة 17 فبراير، حيث أتاحت للشباب فرصة التعبير عن وجهات نظرهم والحوار مع بعضهم البعض حول مختلف القضايا بدرجة أكبر من الحرية.
- تعزيز دور الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى في غرس قيم المشاركة السياسية في نفوس الشباب من خلال المقررات الدراسية والمخيمات الشبابية البعيدة عن الإعداد العقائدي، وذلك بقصد إعداد القيادات الشبابية بما يسهم في تنمية معارف الطلاب فيما يتعلق بالدستور وهيكلة النظام السياسي، وحقوق المواطن وواجباته ودمجهم في إطار النظام السياسي.
- تشجيع مشاركة الشباب في إدارة الهيئات الشبابية، والانخراط في مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية داخليا وخارجيا حتى يؤدي الاحتكاك

إلى صقل مواهبهم وتوسيع معارفهم بالقضايا السياسية المحلية والدولية ذات العلاقة.

- ضرورة تنظيم ندوات ومحاضرات تثقفيه سياسية داخل المدارس والجامعات بهدف زيادة وتعزيز نسبة مشاركة الطلاب في الانتخابات سواء في المجالس المحلية أو الوطنية والترشيح للاتحادات الطلابية حيث إن صور المشاركة للشباب لا تتم بدرجة واحدة وإنما بدرجات متباينة، وتزيد نسبة المشاركة في الحياة السياسية من قبل الفئات الأكثر تعليما.
- ضرورة توفر برامج تدريبية لمن في مواقع المسؤولية من الشباب سواء في الحكومة أو في المؤسسات غير الحكومية لتدريبهم على مهارات الحوار والعمل الجماعي واحترام الرأي الآخر.
- وجود القدوة في كل موقع من مواقع العمل من شأنها أن تكون مشجعة للشباب وليست معرقلة، لما يفترض فيها من إيمان وقناعة بإمكانيات الشباب ودوره في عملية التنمية.
- النظر بجدية إلى الكفاءة العلمية للشباب في البيئة الجامعية حيث نلمس بشكل ملحوظ ضعف التحصيل العلمي، وغني عن البيان مدي التداخل العضوي بين المشاركة السياسية والكفاءة في التحصيل العلمي، وهذا الأمر يحتاج إلى نظرة جادة من الدولة وتحديد آليات لذلك تناقش فيما بعد.

وختاما فإن المشاركة السياسية للشباب تعد ذات أهمية بالغة تنعكس على السياسات عامة للدول، فعلي مستوي الفرد تُنمي المشاركة فيه شعوره بالكرامة والاعتزاز بدوره في الحياة السياسية، وتُنبه كلا من المسئول والمواطن إلى واجباته ومسؤولياته وتنهض بمستوي الوعي السياسي للمواطنين. كما أنها تساهم في حل مشاكل الشباب وتلبية احتياجاتهم واستيعابهم في المنظومة الاجتماعية، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على المشاركة الفاعلة في كل ما يجري في البلاد، وبالتالي ترتقي الممارسة الديمقراطية وتختفي السلبية واللامبالاة التي اتسم بها الشباب في هذه البلاد في العقود الماضية. وهذا يتطلب ضبط الخطاب الإعلامي والتربوي والمنهج الدراسي في مخاطبة الشباب وتوعيتهم.طبقا لمنهجية علمية وتربوية تهدف لإعدادهم للحياة في المجتمع.

الأهداف المرحلية:

انطلاقا من الوعي بأهمية الشباب في بناء المستقبل السياسي تأتي أهمية الدراسة للبحث في المشكلات والتحديات التي تواجه الشباب والدفع باتجاه الاستفادة من طاقاتهم وإشراكهم في الخدمة العامة التي تحفز روح المواطنة وإكسابهم مهارات قيادية تمكنهم من الحصول علي دور فعال في خدمة المجتمع وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. إبراز المفاهيم الجديدة عن التطورات التي تعيشها البلاد.
2. اعتبار المشاركة السياسية للشباب هدفا في المؤسسات العامة وسياسات الدولية.

3. التركيز علي دور الشباب في صنع السياسات العامة واتخاذ القرار السياسي في ليبيا.
4. تكوين الاتجاهات الفكرية والسياسية وإرساء الممارسة الديمقراطية والقيم المنشودة في المجتمع الليبي وتنميتها في نفوس التلاميذ بما يتناسب ومستواهم التعليمي.
5. تعميق الفهم بقيم المشاركة السياسية بالنسبة للشباب الذين هم في مواقع المسؤولية.

ثالثًا: البعد الاقتصادي:

مقدمة:

تمثل استراتيجية إدماج الشباب في مختلف ميادين الحياة شرطا أساسيا لتحسين نوعية حياة الشباب والارتقاء بفرص العيش اللائق لهم، وهذا يقتضي بالأساس توفير الشروط المؤسسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي من شأنها توفير المناخ المحفز لتحقيق الاندماج الفاعل والإيجابي للشباب في شتى مجالات الفعل والتأثير والاستفادة، ولا سيما عبر المشاركة الاقتصادية التي تتطلب بالضرورة توفير فرص عمل منتج وهذا يتطلب بدورة إعداد وتنفيذ برامج تأهيلية وتدريبية وتطبيق نظم إدارية وسياسات تحفيزية تعلي من قيمة العمل وتكافئ عليه.شريطة أن يكون العمل قائما على قاعدة المنافسة والكفاءة باعتباره الأساس لإدماج الشباب في التنمية، ولا سيما عبر المشاركة الاقتصادية التي تستلزم توفير العمل والحد من البطالة عبر اتباع سياسات تنموية تربط احتياجات المجتمع وسوق العمل بمخرجات العملية التعليمية والتدريبية بما يؤهل الشباب بأعلى مستويات الكفاءة المهنية والفنية ومن ثم توسيع خياراتهم في خلق فرص العمل الملائمة التي تضمن حياة كريمة لهم ولأسرهم.

إن مشاركة الشباب الاقتصادية تعتبر إحدى ركائز المواطنة الفاعلة والمسئولة وتضعهم كقوة فاعلة لإحداث التغيير التنموي المرغوب فيه ابتداء من توفير شروط ثقة الشباب بأنفسهم وثقة الآخرين بهم مرورا بإعدادهم وتوسيع خياراتهم لتحقيق أعلى درجات المسئولية اتجاه مجتمعاتهم،وتطوير قدراتهم المهنية والفنية والسلوكية والثقافية على الفعل والتأثير الإيجابي في مسارات التنمية بما يحقق أهداف الشباب على المستوى الشخصي والمجتمعي.

لقد تغيرت معطيات الواقع الاجتماعي في وتيرة طابعها السرعة المتناهية زادت من حدتها والحاحيتها وقوة تأثيرها معطيات ومستجدات عصر العولمة والمعرفة الرقمية الأمر الذي جعل المسألة الشبابية في مواجهة تحديات غير مسبوقة ولم تعد الفعاليات التقليدية والحلول التسكينية والتنمية المادية بقادرة على التعاطي الفعال والمجدي مع هذه المعطيات والمستجدات حتى صارت كفاءة استجابتها متقادمة تقريباً حيث أخذت مؤشرات التغريب والاستبعاد والتهميش الاجتماعي طريقها نحو الزيادة التراكمية المذهلة مما جعل مشكلة إدماج الشباب في نسقية التنمية البشرية

وبناء القدرات مطلبا رئيسياً يتأطر بالتحليل العلمي المرجعي الذي يحدد الإمكانيات (النظر إلى الشباب كإمكانية) والصعوبات والفرص والتحديات.

ولهذا أصبح من الضروري إعداد استراتيجية وطنية لتمكين الشباب ودمجهم بشكل فاعل في النشاط الاقتصادي بالاعتماد على العمل العلمي الجاد الذي يتصف بالشفافية والشمولية والمواكبة لمستجدات العصر وتوخي الدقة والصرامة المنهجية ويكون أساسا داعماً لمرجعيات مهمة للاهتمام ببناء قدرات الشباب ومشاركتهم الفاعلة في تحقيق التنمية واستدامتها.

أولاً: الوضع القائم:

تواجه الشباب جملة من التحديات التي كرستها أوضاع التعامل السلبي مع الشباب طيلة العقود الماضية، وما أفرزته فترة المواجهات المسلحة في سبيل تحرير ليبيا من نظام الاستبداد والدكتاتورية، ومن بين أبرز هذه التحديات ما يلي:

1. تحديات تعليمية ـ تربوية: وتتضمن مشاكل تتعلق بالمناهج التعليمية من حيث كثرتها وضعف محتواها وعدم مواكبتها للتطور العلمي وعدم مواءمتها لاحتياجات سوق العمل من المهارات. فثمة مشاكل خاصة بالتعليم المهني والأنشطة اللامنهجية وضعف التجهيزات والبنية التحتية للتعليم، وضعف وأساليب إعداد المعلم واستمرار أساليب التعليم التلقيني وتفشي ظاهرة العنف في المدارس والجامعات والغش في الامتحانات.

   وكان من نتيجة ذلك انتشار المظاهر السلبية في نوعية وجودة التعليم والتدريب وارتفاع عدد الباحثين عن عمل من فئة الشباب وعدم القدرة على مباشرة الأعمال الحرة وعدم التكيف مع التقدم العلمي والتكنولوجي الحاصل على المستوى العالمي، وهذه جميعها تحديات في سبيل هدف إدماج الشباب في التنمية.
2. تحديات سياسية: وترتبط بالواقع السياسي الذي تعيشه البلاد اليوم من ضعف هيبة الدولة المتمثلة في غياب المؤسسات الرسمية وأجهزتها الأمنية وعدم السيطرة على انتشار السلاح وتواجد التيارات السياسية المتصارعة، وكل ذلك يؤدي إلى مزيد من التعقيدات والتحديات أمام فئة الشباب، فهم وقود الاقتتال وضحاياه، وهم مادة الاستقطاب وأدواته. كما إن عجز النظام عن القيام بوظائفه الاقتصادية والاجتماعية وتلبية تطلعات الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة يدفع الشباب إلى فقدان الأمل والضياع، وأخيرا يؤدي إلى نظام يقوم على الهيمنة والتراتبية الهرمية وتكريس منظومة قيمية تقليدية لا يشجع الشباب على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بحياتهم وتطلعاتهم وتستجيب لحاجياتهم الحقيقية.
3. تحديات اقتصادية: مع غياب الأساس الاقتصادي الإنتاجي لهيكلة الاقتصاد الوطني،والاعتماد شبه الكلي على عائدات تصدير النفط الخام واستنزافه في أنشطة خدمية ومظاهر استهلاكية، سيؤدي في ضوء الواقع المعاش حاليا إلى تفاقم مشاكل البطالة والفقر، والشباب هم أبرز ضحاياها. وطبقاً

للعديد من السيناريوهات من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الليبي في السنوات القليلة القادمة المزيد من التقهقر والتراجع في الأداء بسبب الاستنزاف الاقتصادي الداخلي والخارجي وبسبب توقف النشاط في المشروعات القائمة والبدء في أعمال الأعمار والصيانة الواجب إجراؤها للأصول التي تضررت خلال المواجهات المسلحة وكذلك بسبب ضعف الدولة وتفاقم الأوضاع الأمنية الداخلية.

4. تحديات ثقافية: تعتبر الثقافة من مقومات الشخصية للفرد إضافة إلى أنها إطار مرجعي لتفسير الماضي وإيجاد معنى مقبول للحاضر، كما أن الثقافة تشكل خارطة طريق لبناء رؤية المستقبل وتحديد أهدافه وتطلعاته، والشباب الليبي في أمس الحاجة إلى مرجعية ثقافية ورؤية ثقافية تقوم بالأدوار والوظائف السابقة، فالشباب الليبي في حيرة ولا يجد من ينير له الطريق ويقوده إلى بر آمن يجد فيه ذاته، ويحقق من خلاله تطلعاته وطموحاته. ولذلك هناك حاجة ماسة إلى رؤية ثقافية تكون مرجعية لهذا الشباب الذي يشكل نحو 60% من السكان الليبيين، وفي ذات الوقت تحصنه وتحميه هذه الرؤية الثقافية من الصراعات الأيديولوجية المختلفة التي تسود اليوم في العالم العربي والعالم الإسلامي بكامله وتبعده هذه الرؤية الثقافية من الانزلاق في التطرف والعنف، وبدلا من ذلك تحوله إلى شباب مؤمن بكل تراثه وأصالته ومتطلعا إلى بناء المستقبل بعقلية تجمع بين الأصالة والحداثة ،والانفتاح على ما فيه والتطلع إلى ما يمكن عمله للنهوض بمجتمعهم وتقدمه الاقتصادي والاجتماعي.
5. تحديات مؤسسية وتشريعية: وأبرزها إقصاء الشباب عن مواقع صنع القرارات في مختلف المؤسسات ومستوياتها القيادية. وهناك ثمة ثغرات في التشريعات الناظمة لحقوق الشباب وواجباتهم انعدام المؤسسات الوسيطة القادرة حقاً على تمثيل الشباب اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، ومحاولة المؤسسات القائمة احتواء الشباب والالتفاف على مصالحهم وقضاياهم الحقيقية واستغلال قدراتهم ومواهبهم دون أن تنهض حقاً بقدراتهم وتفتح أمامهم فرص الاندماج والتطور والمشاركة الحقة.
6. تحديات توظيفية وتشغيلية: ومن أبرز هذه التحديات هي:
   1. يشكل الشباب نسبة 54.1% من مجموع عرض العمل من الليبيين ونسبة 52.1% من المجموع الكلي للمشتغلين الليبيين، وتشير هذه النسب إلى هيمنة فئة الشباب على مكونات القدرات البشرية الوطنية من حيث العرض والتشغيل، إلا أن هذه المكانة العددية للشباب لا تجد لها أهمية أو دورا إيجابيا في واقع التشغيل للعنصر البشري من حيث كفاءة التوزيع حسب الأنشطة أو أقسام المهن أو الحالة الاقتصادية أو حسب القطاعات مما يعكس ضعفا كبيرا في مستوى التوظيف للموارد البشرية المحلية، وذلك كما توضحها المؤشرات التالية:
      أ. أكثر من 84% من مجموع الشباب من فئة الأعمار (34 سنة فأقل) يشتغلون في ثلاثة أنشطة اقتصادية من مجموع عشرة

أنشطة في الاقتصاد الوطني، وهذه الأنشطة هي: الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية بنسبة 67.9% نشاط الزراعة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك بنسبة 8.6% ونشاط التجارة بنسبة 8.2%، وهذا يشير إلى سوء توزيع التشغيل على الأنشطة الاقتصادية، حيث توجد أنشطة اقتصادية هامة لا تستأثر بنسبة تذكر من تشغيل الشباب وخاصة قطاع الصناعة.

ب. وفيما يخص التوزيع حسب أقسام المهن الرئيسية، فإن البيانات المتاحة توضح وجود خلل كبير في هذا التوزيع، إذ نجد أن 37.1% من مجموع الشباب المشتغلين هم من العاملين في المهن العلمية، وبالرغم من أن هذه النسبة تبدو إيجابية، فإن حقيقة الوضع هو تضمين فئة المدرسين بمختلف المراحل التعليمية بما فيها التعليم الأساسي ومدربو التدريب المهني هم من ضمن هذه المهنة مما أدى إلى ارتفاع نسبتهم، وتصل نسبة المشتغلين في المهن الإدارية والكتابية إلى 23.1%، وتشير هاتان النسبتان إلى أن أكثر من 60% من المشتغلين من فئة الشباب يشتغلون في مهنتين فقط من مجموع أقسام المهن الرئيسية البالغ عددها عشرة أقسام. وسجلت نسبة المشتغلين بالخدمات والبيع والشراء 10.3% و8.5 للمشتغلين بالمهن الفنية ومساعدي المهن العلمية و8% للمشتغلين بالمهن الزراعية. في حين نجد أن نسب المشتغلين بالمهن المرتبطة بالإنتاج والحرف الفنية لا تتعدى 4.0% لكل منهما.

ج. وبالنسبة للحالة الاقتصادية للمشتغلين من الشباب، فإن البيانات المتاحة توضح أن جل المشتغلين هم من العاملين بأجر حيث تشكل نسبتهم أكثر من 89% في حين تصل نسبة العاملين لحسابهم 9.2% فقط ونسبة 1.2% لأصحاب الأعمال، وهذا يشير إلى أن الشباب الليبي ليس لديه روح المبادرة أو انه لا توجد حوافز لذلك من قبل السياسات الوطنية للتشغيل.

د. أما من حيث التوزيع حسب القطاع، فإن 79% من الشباب يشتغلون في الجهاز الإداري للدولة أو مؤسسات القطاع العام وقد يعزى هذا إلى انعدام إدارة الاستخدام وكفاءتها في الإشراف والتسيير لقضايا التوظيف في القطاع الخاص.

2. ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا، فقد بلغت نسبة فئة الشباب من مجموع العاطلين عن عمل من قوة العمل الوطنية نحو 96% عام 1995م، وفي عام 2006م انخفضت قليلا لتسجل نسبة 88%، ورغم ذلك فهي لا زالت تمثل نسبة عالية من المجموع، مما يؤكد أن فئة الشباب هم أكثر الفئات العمرية تأثرا بظاهرة البطالة بسبب كونهم يشكلون النسبة الأكبر من الوافدين الجدد على سوق العمل. وارتفاع ظاهرة البطالة بشكل عام في أي اقتصاد،

ترجع أساسا لضعف الأداء الاقتصادي وعدم نضج السياسات التنموية وانخفاض كفاءة أدوات تنفيذها. كما يؤدي التفاوت بين الجنسين إلى توزيع غير متكافئ للوظائف النوعية بين الرجال والنساء.

3. وبالنسبة للشباب، بشكل خاص، توجد مشكلات إضافية تتعلق بتشريعات ممارسة النشاط الاقتصادي وإقامة المشاريع ونظم التعليم والتدريب وضعف كفاءتها كلها تزيد من صعوبة التحدي الذي يواجهونه.
4. إن نقص فرص العمل أمام الشباب له تأثير سلبي متعدد الجوانب، إذ إنه يزيد من حجم الفقر في المجتمع ويجعل الفقراء أكثر فقرا ويؤدي إلى هجرة الأفراد الأفضل تعليما والأعلى مهارة وهذا يؤدي بدوره إلى ضياع ما انفق عليهم في التعليم والتدريب وغيرها من خدمات اجتماعية خلال مرحلة الإعداد والتأهيل وعدم الاستفادة من خدماتهم بعد التخرج، وأخيرا فإن غياب نظام مؤسسي فعال يعنى أن هذه المشكلات ستبقى دون حلول جذرية وبالتالي ستتفاقم وتتولد عنها مشاكل أخرى اقتصادية واجتماعية.
5. تشير التوقعات المستقبلية إلى أن المتوسط السنوي لنسبة الشباب في مجموع عرض العمل من القوة العاملة الوطنية يصل إلى نحو 42% خلال الفترة (2010م - 2050م).
6. يتوقع أن يرتفع عدد الداخلين الجدد لسوق العمل خلال الفترة (2010م - 2050م) من نحو 146 ألف شخص عام 2010م على 182 ألف شخص عام 2050م وهؤلاء هم بطبيعة الحال اغلبهم من فئة الشباب، إذ تقدر أن تصل نسبة الشباب فيهم بنحو 80%، مما يعني أن تحقيق التوظيف الأمثل لفئة الشباب يتطلب توفير فرص عمل جديد في الاقتصاد الوطني تنمو من نحو 117 ألف وظيفة في بداية الفترة لتصل إلى نحو 146 ألف فرصة عمل بنهايتها للشباب فقط.

وبالرغم من كل هذه المؤشرات السلبية والمحبطة لتفعيل دور الشباب في تحقيق أهداف التنمية، فإنه هناك العديد من مكامن القوة والإيجابيات التي ستكون من الروافد المهمة لنجاح استراتيجية الإدماج والتي من أبرزها:

1. ارتفاع نسبة الشباب في مجموع السكان، والتي تصل إلى 39% في الفترة (2010م - 2015م) ويتوقع أن تصل هذه النسبة خلال الفترة (2045م - 2050م) إلى 25%. وبالرغم من الاتجاه التنازلي لهذه النسبة فإنها لازالت تشكل قيمة كبيرة في مجموع السكان من منظور تعدد وتنوع احتياجات هذه المجموعة العمرية.
2. يمثل الشباب نسبة 54% من مجموع عرض العمل من القوى العاملة الوطنية خلال الفترة (2010م - 2015م) ويتوقع أن تنخفض قليلا هذه النسبة إلا أنها لا زالت تشكل أهمية كبيرة، حيث يتوقع أن تصل خلال الفترة (2045م - 2050م) إلى أكثر من 31%، ومعنى هذا أنه إن لم يتم

تحقيق التوظيف الكامل لقوة العمل من فئة الشباب فإن ثلث قوة العمل الوطنية ستكون غير مستغلة اقتصاديا.

3. أكثر من 80% من عرض العمل من فئة الشباب هم من المؤهلين تعليميا في مستوى الشهادة الثانوية فما فوق.
4. لم تتجاوز معدلات الأمية بين فئة الشباب (15 - 34 سنة) نسبة 1.9%.
5. تشير التوقعات المستقبلية، إلى أن معدلات النشاط بين فئة الشباب سوف تشهد ارتفاعا متواصلا طيلة الفترة من 2015م إلى 2050م، حيث يتوقع أن ترتفع بالنسبة للذكور من 96.3% لتصل إلى 98.4% والإناث من 47.2% لتصل إلى 53.3%، بمعنى أنه سيكون هناك تدفقات متزايدة من الداخلين الجدد لسوق العمل.

ثانيًا: الهدف العام لمحور الشباب والتنمية:

تحقيق الإدماج والمشاركة الفاعلة والإيجابية لفئة الشباب في جميع مناحي الحياة العامة للمجتمع الليبي انطلاقا من رسم السياسات، وإعداد الخطط والبرامج التنموية والمشاركة في تنفيذها، ومتابعة تنفيذها وتقييمها والإشراف عليها خلال مراحل التنفيذ والتشغيل وصولا إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من التوظيف الاقتصادي لفئة الشباب والقضاء نهائيا على مظاهر البطالة بجميع أنواعها بين قوة العمل الوطنية.

ثالثًا: الأهداف الفرعية:

تتبنى استراتيجية المحور الاقتصادي لإدماج الشباب في التنمية مجموعة من الأهداف الفرعية التي تتطابق مع الرؤية المستقبلية لدولة ليبيا وذلك كأساس لتحديد الخطط والبرامج التنفيذية والأجهزة المعنية بالتنفيذ وصولا لتحقيق الهدف العام، وهذه الأهداف هي:

- إعداد وتأهيل الكوادر المهنية والفنية من خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية لكي يكونوا أكثر قدرة على خلق فرص العمل المنتج وليس البحث عنها في ظل اقتصاد السوق حيث المنافسة في سوق عمل مفتوح تعتمد مبدأ التوظيف الاقتصادي القائم على القدرة والكفاءة
- إعداد وتنفيذ برامج لإعادة التأهيل والتدريب بما في ذلك التدريب التحويلي للمسجلين كباحثين عن عمل وللثوار الذين يرغبون في الدخول إلى دنيا الأعمال كعاملين بمقابل أو أصحاب مشروعات ريادية وللخريجين الجدد من المؤسسات التعليمية والتدريبية، وذلك من أجل تحقيق أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد البشرية المحلية.
- الإصلاح الشامل لسوق العمل باعتباره أحد أهم الخطوات لتحقيق الإدماج الفاعل والمؤثر للشباب في جهود التنمية ويتم ذلك من خلال إجراء تطوير مؤسسي وإداري مؤسسات الدولة بما في ذلك إدارة سوق العمل بما يؤدي إلى ترشيدها وتعزيز كفاءتها وتطويرا لبنية التنظيمية بما يساهم في دعم عملية إعادة هيكلة وتنويع الاقتصاد الوطني وتوفير بنية محفزة للعمل

والاستثمار، وإعادة النظر في القوانين والتشريعات المنظمة لسوق العمل وتبسيط إجراءات ممارسة النشاط الاقتصادي.
- خلق آليات جديدة لتأمين تعاون وتنسيق أكثر فاعلية بين كافة الجهات المعنية بتنمية الشباب بما في ذلك الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأسرة والشباب أنفسهم.

تدرك هذه الاستراتيجية أن شباب ليبيا كثيرا ما كانوا مستبعدين من المشاركة في اتخاذ القرارات والأنشطة المؤثرة في حياتهم، ومن ثم فهي تعترف بالشباب كأطراف وشركاء تنمويين مؤثرين وفاعلين، انطلاقا من تصميم الاستراتيجية إلى تنفيذها وتقييمها، لضمان ملكية العملية الإنمائية، وتحسين فاعلية التدخلات في آن واحد.

رابعًا: البرامج المحققة للاستراتيجية:

ترمي هذه الاستراتيجية إلى بلورة سياسات دولة، لا حكومة فحسب، فالتحديات التي تواجه الشباب تتطلب إسهام وتعاون كافة شركاء التنمية، كما تؤكد الاستراتيجية الوطنية لإدماج الشباب، بأن التنفيذ الفعال لهذه الاستراتيجية يستدعى نوعا جديدا من التفكير والممارسة العملية للوصول إلى النتائج المرجوة، ولذلك فهي تقترح صياغة خطة عمل وطنية لرسم الخطوط العريضة على المستوى المركزي والمحلي والقيام بما ينبغي عمله وتحديدا الجهات المكلفة بذلك وكيفية التنفيذ مع تحديد البرنامج الزمني للتنفيذ.

ومن بين أهم ما يجب اتخاذه من برامج تنفيذية لتحقيق تلك الأهداف وصولا للهدف الإستراتيجي العام هي:

1. برنامج لإعادة تطوير المنظومة التعليمية والتدريبية من اجل إعداد وتأهيل عناصر ذات مهارات مهنية وفنية تتفق ومتطلبات دنيا العمل في عصر العولمة وتقنية المعلومات والاتصالات، على أن يتضمن هذا البرنامج مجموعة من البرامج الفرعية هي:
   - إعادة النظر في تطوير وتحسين المناهج التعليمية والتدريبية.
   - تطوير طرق التدريس والتدريب بما يضمن ابتعادها عن أساليب الحفظ والتلقين والتوجه نحو التفكير والابتكار وحل المشكلات.
   - تحسين طرق وأساليب إعداد المدرسين والمدربين وتطوير مهاراتهم بشكل مستمر. واعتماد نظام التجديد المستمر لاحترافية المهنة.
   - تجهيز المؤسسات التعليمية والتدريبية بالوسائل والمستلزمات التعليمية والتدريبية بما يتفق وهدف الإعداد والتأهيل.
2. برامج التدريب والتأهيل والثقافة المهنية للفئات الشبابية التي ستشملها الاستراتيجية الوطنية لإدماج الشباب في التنمية والتي تتكون من المجموعات التالية:

- العاطلون عن العمل ممن هم مسجلون كباحثين عن عمل لدي مكاتب التشغيل.
- خريجو المؤسسات التعليمية والتدريبية من لا يستطيعون الحصول على فرصة عمل بسبب قصور التأهيل (تدريب تحويلي)
- الثوار الذين لا يرغبون في الانضمام لوزارتي الدفاع والداخلية.

ومن خلال التنسيق والتعاون بين الهيئة الإدارية المسئولة على تنفيذ برامج إدماج الشباب في التنمية والوزارات ذات العلاقة يتم تنفيذ البرامج الآتية:

- حصر العدد الكلي للباحثين عن عمل وتبويبهم حسب المناطق وتصنيفهم من حيث الجنس والمؤهل العلمي والمستوى التدريبي وفئات السن والحالة الاجتماعية. (الجهة ذات العلاقة وزارة العمل والتدريب).
- حصر الخريجين الجدد ممن يحتاجون إلى برامج تدريب تحويلي وتبويبهم حسب المناطق وتصنيفهم من حيث العدد والجنس والمؤهل التعليمي أو التدريبي (الجهات ذات العلاقة وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ووزارة العمل والتدريب).
- حصر الثوار الذين لا يرغبون في الانضمام إلى وزارتي الداخلية والدفاع وتبويبهم حسب المناطق وتصنيفهم من حيث العدد والجنس والمؤهل التعليمي أو التدريبي والحالة الاجتماعية وجهة العمل التي كان يعمل بها إن كان قد سبق له العمل (الجهة ذات العلاقة هيأة المحاربين وسرايا الثوار والمجالس العسكرية بالمناطق).

وفي حالة تعذر الحصول على المعلومات المطلوبة أو عدم تغطيتها لكامل التراب الليبي يحق للجهات المعنية أن تقوم بزيارات ميدانية لبعض المناطق والمجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الشبابية بالمناطق لإمكانية الاستفادة مما يتوفر لديها من بيانات بهذا الخصوص.

- وعندما تستكمل كل البيانات والمعلومات المطلوب توفيرها عن تلك الفئات الثلاث من المجموعات الشبابية تتولى الجهة المسئولة على برامج إدماج الشباب بالتعاون مع الجهات المعنية اتخاذ الآتي:

أ. خطة تدريب وطنية لمن يحتاجون للتدريب سواء كان في شكل إعداد وتأهيل أو تدريب تحويلي من فئات القوى العاملة المبينة أعلاه.

ب. إيجاد فرص العمل المناسب والمنتج فعلا لمن هم في غير حاجة للتدريب أو تطوير المهارات.

ومن المعلوم أن موضوع تدريب وتوظيف الثوار سينتهي خلال السنة الأولى من الخطة أو السنة الثانية كأقصى تقدير، في حين ستبقى موضوعات الباحثين عن عمل والذي سيكون من شقين: أولاً باحثون عن عمل غير مؤهلين (المتسربون من التعليم والتدريب دون أن ينالوا المؤهل المطلوب وكذلك الذين تضطرهم ظروف الحياة للبحث عن عمل لأول مرة

وبشكل خاص العنصر النسائي)، وثانيًا المسجلون كباحثين عن عمل من خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية.

3. برامج توسيع نطاق التوظيف والتشغيل للشباب في الاقتصاد الوطني من خلال تكليف وزارات الاقتصاد والصناعة والزراعة بإعداد خطة وطنية لسلسلة من المشروعات الصغرى والمتوسطة على كامل التراب الليبي وفي جميع الأنشطة الاقتصادية التي يرغب الشباب العمل فيها كرياديين لمشرعات خاصة أو مشتركة بين مجموعة من الشباب. على أن يتضمن هذا البرنامج مجموعة من الإجراءات التنفيذية التالية:
   - إنشاء مناطق صناعية وتجارية بالبلديات يتم تزويدها بكامل المرافق والخدمات المطلوبة وبتمويل من الدولة.
   - يتم إعداد دراسات الجدوى لقائمة من المشروعات الصغرى والمتوسطة في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية ويتم توزيعها على المناطق حسب الإمكانيات والموارد الطبيعية المتاحة والاحتياجات الأساسية للمجتمع المحلي بالمنطقة.
   - وضع برنامج وطني لإقراض المشروعات الشبابية وفقا للخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يتفق وأهدافها وسياساتها في الإنتاج والتوظيف والنمو.
   - تخصيص الموارد المالية اللازمة للإنفاق على المشروعات والبرامج الشبابية في الميزانية العامة للدولة، على أن تكون موزعة على القطاعات والمناطق وفقا لما تم اقتراحه من هذه المشروعات والبرامج من الجهات ذات العلاقة

خامسًا: الجهات المنفذة:

- المؤتمر الوطني ورئاسة الوزراء واتحاد الشباب.
- وزارة التعليم والتربية والتعليم العالي والعمل.
- هيئة المحاربين ووزارة العمل.
- وزارة العمل والاقتصاد والصناعة والزراعة واتحاد الشباب.
- وزارة المالية ووزارة التخطيط بالتشاور مع القطاعات ذات العلاقة واتحاد الشباب.
- مصرف ضمان القروض ومصرف التنمية والمصرف الزراعي وغيره بالتنسيق مع اتحاد الشباب.

سادسًا: النتائج المتوقعة:

1. التعرف على المجموعات الشبابية المطلوب إدماجهم في النشاط الاقتصادي والاجتماعي من حيث العدد والخصائص المهنية والتعليمية والمكانية وقدراتهم على المشاركة في الحياة العامة لمجتمعهم.

2. تحقيق أعلى مستوى من التوظيف لقدرات وإمكانيات الشباب في الاقتصاد الوطني مما يساعد على زيادة الاعتماد على العنصر البشري المحلي في تنفيذ برامج ومشروعات خطط التنمية.
3. تعزيز دور الشباب في كافة الميادين مما سيمنحهم المزيد من الثقة في أنفسهم وكذلك ثقة المجتمع فيهم.
4. القضاء على البطالة بين صفوف قوة العمل الوطنية عامة وفئة الشباب بشكل خاص.
5. تطوير مستوى الإعداد والتأهيل لقوة العمل الوطنية. وتطوير مستوى المهارات والكفاءات المهنية للقوى العاملة الوطنية.
6. خلق ديناميكية اقتصادية على المستويين المركزي والمحلى من خلال مشاركة المشروعات الشبابية في الدورة الاقتصادية للمجتمعات المحلية وعلى مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال توفير بعض السلع والخدمات من تلك المشروعات وتوسيع فرص العمل بها.

رابعًا: البعد التعليمي والتدريبي:

مقدمة:

انطلاقاً مما عاناه الشباب من صعوبات ومعوقات طيلة العقود السابقة على ثورة 17 فبراير المجيدة في مجال التربية والتعليم والتدريب مما أعاق حركة الشباب للمساهمة في خدمة وطنهم وتكوين شخصياتهم وكان ذلك بسبب سوء التخطيط والتنفيذ لسياسات وبرامج للنظام التربوي والتعليمي والتدريبي إبان تلك الحقبة الماضية من الزمن، حيث تدنى أداء التعليم والتدريب سنة بعد أخرى وأصبحت مخرجاته لا تمثل حاجة البلاد من القوى العاملة المدربة والمؤهلة علمياً وفنياً، ناهيك عن الذين تسربوا من التعليم، مما أثر على طاقات الشباب، حيث واجه الكثير منهم مشكلة البطالة في دولة تزخر بالثروات وقلة عدد السكان وتستعين بمئات الآلاف من القوى العاملة الأجنبية بسبب التخبط وانعدام الرؤية السياسية واتباع أسلوب التخطيط العلمي لتنفيذ البرامج التي تخدم هؤلاء الشباب بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة.

أولاً: الواقع التعليمي والتدريبي:

من خلال ما شهده الواقع التعليمي والتجريبي في المجتمع الليبي طيلة العقود الأربعة الماضية برزت عدة صعوبات ومعوقات واجهت الشباب وأثرت على طموحاتهم ووضعهم النفسي مما أدى بالبعض منهم إلى الانحراف عن قيم وأعراف المجتمع، وانتشار بعض الآفات المجتمعية بين الشباب مثل تناول المخدرات وعدم الاكتراث بقيم المجتمع والأنانية وتفشي الجريمة بشكل غير معتاد في المجتمع الليبي، ذلك المجتمع الذي كان إلى عهد قريب من أنقى الشعوب توادا وتراحما وأخلاقاً وتمسكاً بقيمه وعاداته وتقاليده الحميدة.

وهذه الصعوبات والمعوقات والتداعيات إذا ما استمرت ستكون عائقاً أمام اندماج الشباب في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج التنمية في البلاد، بل سيصل الأمر إلى عدم اندماج ليبيا في سياق التنمية وبناء مجتمع المستقبل خاصة بعد ثورته المجيدة، ذاك المجتمع الذي يتصف بأنه مجتمع المعرفة والعلم والتقنية والصناعة والحوار الثقافي والحضاري ومجتمع الكفاءة المهنية والتنافس العالمي، والذي أساسه ومورده الشباب دون منازع باعتبارهم الطاقة الحية التي تستوعب هذه التحديات والصعوبات التي تواجههم في مجال التربية والتعليم والتدريب وهي كالآتي:

1. تدني مستوى التعليم والتركيز على الكم دون الكيف خاصة في مرحلة التعليم الثانوي والعالي اللذين ينخرط فيهما الشباب.
2. تدني المستوى العلمي والثقافي لخريجي مؤسسات التعليم العالي مقارنة بالكفاءات المهنية والحرفية التي تحتاجها الوظائف المتاحة بسوق العمل الوطنية.مما نتجت عنه صعوبات في الحصول على فرص عمل منتجة ومتناسبة مع تكوينهم المهني والحرفي.
3. عدم اتباع سياسات قبول بالجامعات والمعاهد العليا والتعليم الثانوي العام والمهني يعتمد على الرغبة والسعة الاستيعابية لهذه المؤسسات وحاجات المجتمع من مخرجات هذه المؤسسات أدى إلى توجه الطلاب لكليات وتخصصات دون غيرها ومن ثم تكدس الطلاب بتلك الكليات وهذه التخصصات مما أثر على المستوى العلمي والتطبيق العملي بها.
4. فشل وعدم تناسب فكرة الثانويات التخصصية مع ظروف المجتمع الليبي، كما أن التخصص المبكر تضاربت حوله الآراء من قبل علماء التربية وعلم النفس، حيث يرى أنه لا يتفق مع نظريات التعلم والتوجهات التربوية الحديثة، التي تؤكد على أن التعليم الثانوي يجب أن يقدم قاعدة عريضة من المعلومات والمعارف لكل الطلاب، ويبدأ التخصص بالتعليم الجامعي، أما الثانويات التخصصية فكانت الفكرة هو الإعداد للتأهيل الفني لمن يريد دخول سوق العمل والإعداد الأكاديمي لمن يريد مواصلة دراسته الجامعية ولكن هذا لم يتحقق لضعف الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لانجاز المنهج والخطة التعليمية كما هو مستهدف، ومن ثم أصبحت الثانويات التخصصية ممر عبور للجامعة، مما أثر على إعداد الشباب لحياة المستقبل، وبالتالي تكدسهم في مؤسسات التعليم المتوسط والعالي دون إعداد وتأهيل جيد وكان ذلك سبباً آخر في زيادة البطالة بين الشباب.
5. الضعف الواضح في استخدام التقنيات التعليمية الحديثة في العديد من التخصصات وخاصة العلمية، وإن وجدت فهي كثيراً ما تتعطل ولا توجد بها صيانة دورية بسبب عدم توفر الفنيين المتخصصين لصيانة المعامل والمختبرات وكذلك الإدارة في المؤسسات التعليمية مما يؤدي إلى التركيز على التعليم النظري فقط وبالتالي يؤثر هذا على أداء العملية التعليمية والتدريبية ومن ثم مستوى الخريج من الشباب وإعداده الإعداد الجيد لسوق العمل.

6. قلة أعداد المعلمين المتخصصين في التعليم الثانوي التخصصي والثانوي المهني من الليبيين وعدم التعاقد مع العناصر من غير الليبيين في هذه التخصصات.
7. ارتفاع مستوى بعض المناهج التعليمية في مرحلة التعليم الثانوي التخصصي خاصة في التخصصات العلمية عن قدرات واستعدادات الطلاب من الشباب في هذه المرحلة العمرية، مما أدى إلى التعثر لدى الطلاب وعدم مواءمة مناهج التعليم الثانوي مع مناهج التعليم العالي.

ثانيًا: الهدف العام للبعد التربوي والتدريبي:

إعادة بناء النظام التربوي والتعليمي بما يخدم الشباب ويعزز الاتجاهات الايجابية لأفراد المجمع عامة والنشء بصفة خاصة نحو ثقافة العمل والإنتاج وغرس التربية المهنية في المناهج وفي الحياة المدرسية والجامعية، وجعل التعليم أكثر مرونة بحيث يستوعب جميع التخصصات العلمية التطبيقية والنظرية، كما يقوم التعليم بدور رئيسي في المحافظة على الهوية الثقافية والحضارية لأبناء المجتمع، والتفاعل مع المتغيرات العالمية، والقدرة على الإبداع والابتكار والاختراع، واحترام الآخر والتواصل معه بكفاءة وقدرة ذاتية تجمع بين الخصوصية والعالمية.

وكان هذا الهدف العام قد جاء متناسقاً ومتوافقاً مع توصيات ومقترحات ومناقشات جميع ورش العمل التي عقدت بمختلف المدن الليبية للشباب تحت إشراف فريق عمل الاستراتيجية والذين أكدوا على هذا الهدف العام والأهداف الفرعية له والتي ترجمت إلى برامج لتحقيق ذاك الهدف والجهات المنفذة والنتائج المتوقعة له. وهي على النحو التالي:

ثالثًا: الأهداف الفرعية:

1. صياغة فلسفة تربوية واضحة المعالم لفهم الواقع الذي يعيشه المجتمع بشكل عام وخاصة الشباب وتستشرف المستقبل متفاعلة مع عصر العولمة والمحافظة على الهوية الوطنية.
2. وضع الخطط الكفيلة لتطوير التعليم والتدريب ليواكب مستجدات العصر والثورة التقنية.
3. تحقيق مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ في إدارة التعليم.
4. تطوير البنية التحتية لمختلف المؤسسات التعليمية وتوفير المباني والورش والمختبرات والمعدات ومواد التشغيل والمكتبات.
5. توفير تعليم أساسي للمجتمع ذي نوعية عالية يتوافق مع الاتجاهات والتجارب التجديدية المعاصرة في محتواه وطرائقه وتقنياته مع التركيز على المناهج وطرق التدريس التي تساهم في اكتساب الطالب المعرفة الجديدة والمتجددة والمهارات الأساسية للحياة، لكي يكون قاعدة أساسية فاعلة للمراحل اللاحقة للتعليم.

6. اعتماد البحث العلمي كوسيلة أساسية في العملية التعليمية وتطوير المجتمع.
7. اعتماد واختيار قيادات الإدارة المدرسية والجامعية وفقاً لمعايير ضمان الجودة.
8. وضع خطة علمية للإيفاد والدراسات العليا بالداخل والخارج للمعلمين والعاملين بمؤسسات التعليم العام وأعضاء هيأة التدريس والمعيدين وطلاب الدراسات العليا بالجامعات والمعاهد العليا.
9. زيادة الاهتمام بالتعليم والتدريب لذوي الاحتياجات الخاصة لإدماج هؤلاء الشباب ضمن شرائح المجتمع للمساهمة في تطويره وتقدمه.
10. الإعداد الجيد للمعلم علميًا ومهنيًا وثقافيًا واعتماد التعليم المستمر كأسلوب لتطوير المعلمين لرفع معدلات أدائهم.
11. تطوير المناهج التي تعتمد على الأسلوب الابتكاري والإبداعي والتفاعلي والاهتمام بالجانب التطبيقي والعملي المصاحب للمناهج.
12. إعادة صياغة البنية التعليمية بهدف التخلص من السلبيات والاختلالات الحالية خاصة في قطاع التعليم الثانوي والتقني.
13. إعادة بناء منظومة التعليم العالي من جامعات ومعاهد عليا ومراكز أبحاث ومراكز متخصصة بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل والتوزيع الجغرافي والنشاط الاقتصادي بالبلاد وفقاً لمعايير ضمان الجودة في التعليم العالي.

خامسًا: البعد الاجتماعي:

مقدمة:

يمثل الشباب في ليبيا نحو 60% من مجموع السكان، وهم بهذه الأهمية العددية يمثلون قوة بشرية ورأس مال بشري مهم في بناء الدولة وتحقيق التنمية الوطنية المنشودة، ومن هذا المنطلق فإن الهدف الرئيسي من هذه الاستراتيجية هو الوصول إلى أفضل السبل لإدماج الشباب الليبي وتوسيع مشاركتهم في حياة مجتمعهم لتحقيق التنمية والتقدم والرخاء لوطنهم. وذلك من خلال توسيع فرص العمل ومصادر إقامة المشروعات والمشاركة في رسم السياسات الوطنية وتنفيذها ومتابعة تنفيذها، فمن ناحية يكون الاقتصاد الوطني اقتصادا منفتحا لكل شركاء التنمية وديناميكيا ومليئا بكل أنواع الاستثمارات مما يعطيه قدرة اكبر لخلق الثروة وتوليد المزيد من الدخل وفتح المزيد من فرص العمل المنتج، ومن ناحية أخرى تكون السياسة معده ومرسومة بشكل توافقي مع جميع فئات المجتمع بمن فيهم الشباب.

أولاً: الوضع القائم:

بداية وقبل الخوض في منطلقات البعد الاجتماعي للشباب، لابد من تحليل واقع الشباب الليبي ووضعهم الاجتماعي القائم بهدف تقييم هذا الواقع ورصد جوانب القوة والضعف لواقع هذه الفئة من السكان الليبيين.

الشباب الليبي كأي شباب في العالم الأخر وخاصة عالم البلدان النامية له جوانب إيجابية وله سلبيات يل ويواجه تحديات وصعوبات ناجمة عن وضعه كشباب أثرت فيه السياسات الاجتماعية والتربوية التي عاشها طوال الحقب الماضية، ومن أهم هذه الايجابيات والسلبيات ما يلي:

أ. الإيجابيات:

1. ارتفاع معدلات الالتحاق المدرسي بين السكان في سن المدرسة (6 - 24 سنة)، فقد ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي إلى 117% والصافي إلى 85.7 % عام 2012م، علما بأن هذه المعدلات متساوية إلى حد كبير بين الحضر والريف وتصل بالنسبة للالتحاق الصافي إلى 92% للإناث مقابل 80% للذكور.
2. ارتفعت الحالة التعليمية بين السكان 15 سنة فأكثر بشكل عام، حيث ارتفعت الأهمية النسبية لحاملي الشهادة الإعدادية والثانوية إلى 75.8% ولحاملي شهادة المعاهد العليا والجامعية فما فوق 10.7%.
3. التخلص من الأمية وإن كان الشباب يواجه نوعا آخر من الأمية.
4. يمثل الشباب نسبة عالية في عرض العمل (العاملين اقتصاديا)، وكذلك المشتغلين (الاستخدام) مما له من ايجابية في إمكانية أفضل لتطوير مهارات وكفاءة قوة العمل الوطنية باعتبارها فئة شبابية أكثر استجابة للتطوير.
5. 80% من عرض العمل من الشباب هم من المؤهلين تعليميا في مستوى الشهادة الثانوية فما فوق.

ب. السلبيات:

1. النمو المتباطئ لفئة الشباب وذلك نتيجة لانخفاض معدلات نمو السكان الليبيين منذ تسعينيات القرن الماضي.
2. بالرغم من التطور للحالة التعليمية ومعدلات الالتحاق، فإن هذه التطورات الكمية لم تصاحبها أي تطورات في الجانب الكيفي للعملية التعليمية والتربوية مما أدي إلى ضعف مهارات مخرجاتها وهشاشة تكوينهم الثقافي والاجتماعي أمام التحديات الكبرى لبناء الوطن.
3. ضعف مستوى الإنفاق الإنمائي على التعليم والتدريب من الناتج المحلي الإجمالي حيث لم يتعد 1.5% خلال الفترة (2001م - 2009م). كما أن نسبة الإنفاق على التعليم والتدريب من مجموع الإنفاق على الاقتصاد الوطني وبالرغم من التحسن الكبير في القيمة المطلقة منذ عام 2009م مقارنة بالسنوات السابقة إلا أن نسبة الإنفاق قد سجلت انخفاضا بلغ نحو (4.9% و3.9% عامي 2007م و2008م على التوالي مقارنة بالسنوات السابقة حيث سجلت نسبا عالية.
4. بالرغم من التوسع الذي شهده التعليم الجامعي وانتشاره الأفقي الواسع، فإنه كان توسعا غير مخطط له بشكل جيد سواء من حيث تناسب مناهجه ومقرراته مع متطلبات بناء مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة

في ليبيا، إضافة إلى أنه تعليم تقليدي أكثر من 60% من طلابه يدرسون في مجالات مهنية أصبحت في حالة تشبع من قوة العمل في الاقتصاد الوطني.

5. ضعف روح المبادرة لدي الشباب الليبي بسبب معطيات اجتماعية وثقافية، لذلك فهو يعتمد إلى حد كبير على العمل الأجير وبشكل خاص في الحكومة ومؤسسات القطاع العام (79% من المشتغلين من فئة الشباب يعملون بالجهاز الإداري للدولة ومؤسسات القطاع العام).
6. التوجهات الثقافية والاجتماعية التقليدية للغالبية من الشباب الليبي تغلب عليهم ظاهرة الخوف من الجديد والحديث واعتباره خروجا عن الأصالة والتراث وميل الكثيرين منهم إلى تمجيد الماضي بما فيه من عادات وتقاليد وقد يكون هذا ناتجا عن التنشئة الاجتماعية الأسرية. وقد شكلت هذه المعطيات الاجتماعية والنفسية قيودا وحواجز اجتماعية وثقافية بين الشباب والريادة وروح المغامرة واكتشاف الجديد مما جعل اغلي المشروعات التي يقومون بها لا تخرج عن الاقتصاد التقليدي غير المنظم القائم على سلع الاستهلاك المباشر والخدمات.
7. ضعف قنوات التواصل والشراكة مع رجال الأعمال من العالم الخارجي مما يكسبهم الخبرة والانفتاح على الاقتصاد العالمي، ويعزي ذلك إلى عدم وجود التشجيع من الدولة ومؤسساتها ذات العلاقة أو لقصور في مؤهلاتهم ومهاراتهم وبشكل خاص مهارة اللغات الأجنبية ومخزون المعرفة بالاقتصاد العالمي والثقافة الحديثة ودوافع الابتكار واكتشاف الجديد.
8. يعيش الشباب الليبي في حيرة ثقافية واجتماعية وتتجاذبه تيارات الثقافة المختلفة لذلك تظهر عليه شخصية الشاب اللامنتمي والشاب فاقد الهوية والرؤية، ومن ثم فهو أحوج ما يكون لرؤية ثقافية وطنية تكون له كنموذج ثقافي حضاري لتعزز هويتهم الوطنية وتشدهم إلى مجتمعهم وتقودهم إلى رؤية المستقبل ويتعامل مع الثقافات الآخرى بندية وتجعله قادرا على الإسهام بفاعلية قي جهود التنمية وخلق فرص العمل المنتج لأنفسهم ولغيرهم من أبناء وطنهم.
9. يواجه الشباب الليبي صعوبة في الحصول على فرص العمل المناسبة وخاصة في قطاعات الإنتاج والمهن الفنية والتقنية بسبب ضعف إعداده وتكوينه، ونقص الخدمات الاجتماعية والثقافية الموجهة للشباب مما يخلق هوة بين الشباب والمجتمع تؤدي إلى سلسلة من الاحباطات تعبر عن نفسها في مظاهر اجتماعية ونفسية أو سلوكيات اجتماعية لا تتوافق مع المجتمع والثقافة العامة.
10. لم يستطع الشباب حتى الآن استحداث وبعث مشروعات اقتصادية استثمارية قائمة على الأسس الإدارية الحديثة تبدو صغيرة ثم تنمو وتكبر، وهذا يعزى لنقص رأس المال والخبرة وروح المخاطرة

والعون والمساعدة من طرف هيئات اقتصادية كبيرة مثل المصارف والشركات الكبيرة.

11. الإجراءات الإدارية الطويلة والمعقدة التي تواجه الشباب الليبي عند الشروع في الاستثمار وبعث المشروعات، إضافة إلى عزلة الشباب الليبي عن عالم الاستثمار الحقيقي في الاقتصاد الوطني والخارجي مما يدفعهم دائما للبحث عن الوظائف في الدولة التي هي أساسا متشبعة بالموظفين مما نتج عنه ارتفاع كبير في ظاهرة البطالة المقنعة والتي أصبحت مشكلة شائكة للدولة الليبية.

ثانيًا: منطلقات البعد الاجتماعي:

المنطلق الأول: الشباب رأس مال المجتمع المتجدد

يعتبر الشباب من أهم الشرائح العمرية في السكانية فإلى جانب خصوصيتها العددية والإنسانية ن فهي تمثل رأس مال بشري متجدد أو مورد اقتصادي غير ناضب، ومن ثم فإن الضرورة التنموية تتطلب عدم إهماله أو التقصير في حمايته ورعايته وتربيته وتأهيله وإعداده لمجتمع المستقبل، فهذه الشريحة هي الطاقة المحركة للتنمية بكل مجالاتها، وإذا لم تتحقق الرعاية المناسبة وفق متطلبات المجتمع والعصر سوف لن يحقق المجتمع التنمية المنشودة، بل قد يعاني مشاكل جراء ذلك التقصير.

المنطلق الثاني: الشباب الليبي عربي مسلم بخصوصية ليبية:

الشباب الليبي هو شباب عربي مسلم بخصوصية ليبية وانفتاح على ذاته وعلى الآخرين، وفي مقدمة ذلك الفضاء العربي والفضاء المغاربي والفضاء المتوسطي بشماله وجنوبه والقضاء الإسلامي والإفريقي، والاعتقاد أنه لا يوجد بديل أمام ليبيا وشبابها إلا التعامل مع هذه الفضاءات، وهذا يتطلب استعدادا عقليا وذهنيا ومهارات علمية واجتماعية وثقافية ووجدانية محددة، فلا يمكن لإنسان ليبي أن يتعامل مع الآخر مهما كان اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا ما لم يكن مؤهلا لذلك ومستعدا ذهنيا للانفتاح على الآخر وتبادل المنفعة معه والاستعداد لتبادل التجارب والمنافع والمصالح.

المنطلق الثالث: من حق الشباب الاندماج والمشاركة في حياة مجتمعهم:

إنه من حقوق الشباب الوطنية والإنسانية والقانونية ولما تحتمه الضرورة التنموية الاندماج والمشاركة بفاعلية في كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمع الليبي، حيث تعتبر هذه المشاركة وذلك الاندماج من أولويات دور الشباب في التنمية المنشودة.

المنطلق الرابع: دور الشباب في التنمية أكثر من التعليم والصحة والطعام، إنه كافة الحقوق:

إن دور الشباب في التنمية البشرية أكثر من إشباع الحاجات السياسية والحصول على الوظيفة، إنه إفساح المجال أمامهم للإبداع والابتكار والاكتشاف وصنع مستقبلهم بأيديهم وليس أيدي الآخرين، وتحريرهم من القيود الاجتماعية التقليدية التي تعيق تحركهم واخذ دورهم الصحيح، واتخاذ كل السبل لفتح أفاق تفكيرهم على إبداعات الحضارات الإنسانية، والشراكة مع بعضهم البعض، وتبادل الخبرات والتجارب مع الآخر أينما كان في العالم وكل ذلك مع الاعتزاز بالذات الوطنية والفردية.

المنطلق الخامس: بدون الحرية الفردية المنضبطة لا يحقق الشباب أي إنجاز:

إن الإنسان أو الشاب المسلوب الحرية، أو الذي عقله مكبل بخرافات وتقاليد وأعراف عفا عليها الزمن هو في الحقيقة يعيش في الحاضر بجسمه ولكنه يعيش بعقله قي الماضي، وبذلك فهو إنسان سجين الماضي عاجز عن اكتشاف الحاضر وبناء المستقبل ولا يمكن أن يحقق أي تقدم حضاري قادر على أن يقف بندية مع الحضارات العالمية الحديثة.

المنطلق السادس: التعليم هو خارطة الطريق لإسهام الشباب في التنمية:

إن التعليم والتربية بكل أنماطها ومستوياتها والتأهيل والتدريب أثناء الخدمة والتعليم الذاتي والمستمر والتعليم في البيت والمدرسة والعمل والحي السكني والمسجد والمنتدى الاجتماعي، كلها مفاتيح لأبواب التقدم في اتجاه تلبية احتياجات الشباب وتفعيل دورهم في التنمية بمعناها الواسع، فالتعليم والتعلم هو الطريق لإسهام الشباب في التنمية والتنمية هي المزيد من التعليم الجيد النوعية والتعلم لكل الشباب ذكور وإناث على حد سواء.

ثالثًا: الأهداف المرحلية:

إن إدماج الشباب في التنمية يتطلب بناء استراتيجية وطنية واضحة الرؤية ومحددة الأدوات والوسائل والبرامج قابلة للتنفيذ والتطبيق والمتابعة والتقييم من قبل جهات وأجهزة تنفيذية تكون مسئولة أمام الشعب من قبل السلطة التشريعية والفئات المعنية، ومن أجل تحقيق ذلك، فإننا نرى من خلال هذا البعد، أن هناك أهدافا فرعية ينبغي السعي لتحقيقها من أجل إدماج الشباب الليبي اجتماعيا واقتصاديا يشعر الشباب من خلالها أنهم فعلا يسهمون في التنمية ويستفيدون من عوائدها وتؤدي إلى تغيرات إيجابية في حياتهم ونظرتهم لأنفسهم ومجتمعهم والحياة عامة، وهذه الأهداف هي:

1. تهيئة المناخ المناسب لتحفيز وتشجيع الشباب للمساهمة في النشاط الاقتصادي.
2. تطوير البناء المؤسسي والتشريعي بما يعزز مساهمة الشباب في تحقيق التنمية.

3. وضع رؤية ثقافية وطنية تكون كنموذج ثقافي حضاري تعزز الهوية الوطنية للشباب وتشدهم إلى مجتمعهم وتقودهم إلى رؤية المستقبل والتعامل مع الثقافات الآخرى بندية وتجعلهم قادرين على الإسهام بفاعلية قي الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ولغرض رعاية الشباب كشريحة سكانية لها حقوق وعليها واجبات، ولغرض إعدادهم لمجتمع القرن الحادي والعشرين فإن الأمر سياسياً واستراتيجياً وإنسانيًا يتطلب الكثير من التخطيط والجهد والعمل والبرامج والتمويل اللازم لذلك بل ويتطلب أساساً رؤية مستقبلية تسعى إلى:

أولاً: توفير تعليم عالي الجودة ونوعي يتناسب مع متطلبات العصر، وحاجات بناء المجتمع واقتصاد المعرفة.

ثانيًا: دمج الشباب واسهامه في حركة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ومن خلال ذلك يأخذ الشباب حقوقه ويقوم بواجبه بإبداع وانتماء وطني.

ثالثًا: توفير نموذج ثقافي يقتدي به الشباب ويقود تفكيره وسلوكه ويحصنه من سلبيات التغيرات العالمية التي يشهدها العالم اليوم، وهذا النموذج هو الجمع بين الأصالة والمعاصرة في توازن وانسجام وبين التقليدية والحداثة.

رابعًا: إيجاد حلول علمية وتربوية وثقافية للظواهر الاجتماعية الغير المرغوبة وغير الصحية والمرضية مثل : تعاطي المخدرات والجريمة والتعصب والعنف والروح الفوضوية وغياب روح المسئولية الاجتماعية والأنانية المطلقة .

خامسًا: بناء عقلية الحوار والتواصل والإيمان بالعلم والعمل كأسلوب لحل كل المشاكل التي تواجه الشباب والانسجام بين التقليدية والحداثة.

سادسًا: الاهتمام الشديد بالموهوبين والمتفوقين والواعدين، فهم رواد التنمية وبناة مجتمع المستقبل في أفق القرن الحادي والعشرين.

سابعًا: الاهتمام الشديد بالتربية البدنية و(التربية الوطنية) والفنون والآداب والفلسفة والأخلاق فهذه من أهم أساليب تكوين البعد الإنساني في الشخصية الإنسانية وتعلق الإنسان بقيم الحق والخير والجمال في أي مكان وزمان في العالم، وإذا فقد الشباب هذه الأبعاد في شخصيته فقد كل شيء للأبد .

ثامنًا: تخفيف حدة الروح القبلية والتعصب القبلي، وتأكيد روح الجماعة والوطن والمواطنة وبناء المجتمع المدني الذي يتساوى فيه المواطنون ذكوراً وإناثاً بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية.

تاسعًا: تطوير ثقافة العمل بما يتماشى مع الأساليب الحديثة في التفكير والعمل والانجاز والأداء.

عاشرًا: تأكيد ثقافة الاعتدال وخلق روح ومسؤوليات التعايش السلمي الايجابي بين كل أبناء الوطن الواحد وهذا يتطلب تعاون وتكامل كافة المؤسسات والسياسات الاجتماعية ذات الصلة بالشباب ورعايتهم وتحفيزهم للتحول إلى تفكير العمل والبناء والابتكار والإبداع، وتعميق الشعور بأنهم جميعا أبناء ليبيا، التي

تسع كل أبنائها، وقادرة على حمايتهم ورعاية كل أبنائها أينما كان موقعهم وعملهم ونوعهم وجنسهم.

سادسًا: البعد البيئي:

مقدمة:

يجمع العالم اليوم على أن حياة الإنسان ورفاهيته ومستقبله مرهون بمصادر موارد البيئة الطبيعية وتوازن العلاقات البيئية المترابطة بشكل عام، لذلك فإن حماية البيئة وحفظ توازناتها أصبح من أهم القضايا التي تواجه الإنسان في هذا العصر. وعلى الإنسان أن يدرك أهمية البيئة ومكوناتها، وأن قدرتها على دعم الحياة محدودة، وأن ينتفع بمواردها دون هدر أو استنزاف.

ولعله من المعروف لدى الكثيرين بأن البيئة هي الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان ويوفر له مقومات حياته من غذاء وأوكسجين وكساء ومأوى ودواء وطاقة ويمارس فيه علاقاته الاجتماعية والاقتصادية والترفيهية. وتتكون من نظامين أساسيين؛ النظام البيئي الطبيعي ويُقصد به الأرض والماء والهواء والكائنات الحية النباتية والحيوانية، بما في ذلك العمليات الطبيعية المختلفة الناتجة عن تفاعل عناصر النظام الطبيعي والإنسان والنظام البيئي الحضري وهو النظام الذي أوجده الإنسان في الوسط الطبيعي، بما في ذلك المدن والتجمعات السكنية والصناعية والخدمية وما ترتبط به من مؤسسات اجتماعية واقتصادية.... الخ، ومن الصعوبة بمكان فصل النظم الطبيعية عن النظم الحضرية.

هناك اليوم إجماع عام على أن حياة الإنسان ورفاهيته ومستقبل أجياله في أي بلد وعلى كل المستويات المحلية والإقليمية والدولية مرتبط كل الارتباط بمصادر البيئة وصحة وتوازن نظمها واستدامة عطائها، وأن إدراك الفرد والجماعة لأهمية البيئة وضرورة المحافظة على مواردها ومقوماتها شديد الأهمية من أجل حماية البيئة والمحافظة على سلامة وتوازن نظمها.

أولاً: الوضع البيئي في ليبيا:

بالرغم من أن حياة الإنسان ومستقبل أجياله مرتبط كل الارتباط بمصادر البيئة وصحة وتوازن نظمها واستدامة عطائها فإن البيئة ومكوناتها بشكل عام تتعرض في ليبيا إلى ضغوط كبيرة يجعلها في حالة تدهور من خلال ما تتعرض له من تخريب للنظم البيئية الطبيعية والحضرية نتيجة لسوء استعمال البيئة ومواردها والإفراط في هذا الاستعمال. لقد اتجه المواطن في هذا البلد بشكل عام وبمهاراته ورغباته المادية إلى سوء استغلال الموارد والمبالغة فيه دون الانتباه إلى الخطورة التي يمثلها هذا السلوك المعادي للبيئة. لقد تقلصت الحكمة والعقلانية أو هي أصلا متواضعة بالإضافة إلى غياب تطبيق القوانين والتشريعات البيئية بشكل فعال، مما أدى إلى تدهور بيئي كبير وعلى نطاق واسع، لذلك كله ازدادت نسبة التلوث في البر والبحر وطالت المياه والهواء والمراكز الحضرية وحتى القروية. ويلاحظ

نتيجة لهذه التصرفات أن انتشرت الأمراض التي لم تكن معروفة من قبل مثل الإيدز، والسرطانات بأنواعها المختلفة، والتهابات الكبد الوبائي...الخ. كما أنه هناك مشاكل نقص المياه وتدهور نوعيتها ومشاكل التجمعات السكانية غير المخططة، والتوسع الحضري غير المنظم مع محدودية الأراضي القابلة للزراعة وانحسار المتوفر منها بالإضافة إلى سيادة أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام.

في البيئة الطبيعية هناك مشاكل الصيد المفرط للحيوانات والرعي الجائر للنباتات والمراعى وتجريف الأرض وقطع الغابات وزراعة الأراضي الهامشية وإلقاء النفايات الصلبة والسائلة في البيئة البرية والبحرية وعمليات استكشاف وإنتاج النفط وسوء استعمال منتجاته من المحروقات والزيوت الأمور التي تهدد بتفاقم مشكل التلوث البيئي والإخلال بالتوازن البيئي وفقدان التنوع الإحيائي وتدهور الأراضي والتصحر، كما بدأت ظواهر تغير المناخ تلوح في الأفق وتعمل على تغيير خريطة توزيع عناصر المناخ واحتمال تأثيراتها السلبية على البيئة الطبيعية والحضرية على السواء.

كل هذه المشكلات ناجمة عن غياب تطبيق مفهوم التنمية المستدامة بسبب قلة الوعي وغياب الاتجاهات والقيم البيئية السليمة لدى المجتمع بالإضافة إلى عدم تنفيذ القوانين والتشريعات البيئية النافذة على كافة المستويات المحلية والوطنية.

وبالرغم مما تقدم فإن الوضع البيئي في ليبيا بجانبيه الطبيعي والحضري لا زال أفضل بكثير مما تعانيه العديد من المجتمعات الأخرى، ليبيا أولا دولة مساحتها شاسعة تصل إلى نحو 1.65 مليون كم مربع ويغلب عليها الطابع الصحراوي قليل الكثافة السكانية لا تتعدى 3 أشخاص للكيلو متر مربع نتيجة لصغر حجم السكان المقيمين ومن ثم فإن غالبية مناطقها وتجمعاتها السكانية لا تعاني من تلك الآثار السيئة للمشاكل البيئية باستثناء المدن الكبيرة مثل طرابلس وبنغازي أو من خلال الزحف العمراني غير المخطط على الأراضي الزراعية وانتشار العشوائيات، أما من حيث التلوث الصناعي فإن ليبيا دولة غير صناعية وأن اغلب الصناعات القائمة لا زال تأثيرها محدودا على الوضع البيئي.

ولذلك فإن إدراك الشباب لأهمية البيئة وبالتالي ضرورة الحماية والمحافظة على مواردها يعتبر أمرا حيويا لحياة ورفاهية المجتمع ومستقبله ومستقبل البلد بكامله كما أن للشباب دورا كبيرا في تعامل المجتمع مع البيئة وترشيد العلاقة المتبادلة معها ومع مواردها وفي تأدية دور توعوي في محيطهم لصالح بقية المواطنين بشكل عام. والشباب بشكل خاص لهم دور هام وأساسي في مجهودات المحافظة والحماية البيئية. ولعله من المفيد ذكر بعض المبررات لذلك وتشمل:

- الشباب يمثلون محركا أساسيا للتنمية الوطنية كونهم يمثلون القدرة البشرية الدافعة ولديهم المعرفة والحماس اللازمان للمشاركة في البناء والتنمية.

- الشباب يمثلون المستقبل وخاصة في ما يخص البيئية، بحيث يمكنهم العمل مع بقية شرائح المجتمع في المحافظة على الموارد البيئية وحمايتها من الإفساد والتلوث.
- يؤمّل من الشباب المساهمة في توجيه التنمية نحو استدامة الموارد البيئية، والعمل على التقليل من حدة المشكلات البيئية التي تعاني منها مناطقهم.
- كما يستطيع الشباب المساهمة في توعية بقية شرائح المجتمع، والمشاركة مع غيرهم في تحسين نوعية الحياة ومستوى المعيشة لأنفسهم ولمجتمعهم عبر عديد الأجيال.
- الثقافة البيئية تعد انعكاسا للتفاعل الديناميكي بين الأفراد والجماعات والمؤسسات مع البيئة الحضرية والطبيعية المحيطة بمجتمعاتهم ولذلك يصبح محتوى ومضمون وعي وثقافة الشباب البيئية من القوى الأساسية الدافعة لتقدم المجتمع مع المحافظة على البيئة ومكوناتها.

أسس مواجهة تفاقم القضايا البيئية:

ولمواجهة التدهور البيئي والتلوث على كل المستويات في البيئة المشيدة أو في البيئة الطبيعية في البر والبحر، علينا أن ندرك ضرورة استخدام كل الوسائل لمواجهة كل الأسباب التي تؤدي إلى تدهور البيئة ومكوناتها. ولذلك يمكن التعرض لكل الأسس والوسائل التي من شأنها أن تقلل الضغط على الموارد البيئية وتحسن من أساليب التعامل معها؛ ومن هذه الأسس والأساليب نذكر التنمية المستدامة، السياسات البيئية والتشريعات، التربية البيئية والتوعية البيئية.

التنمية المستدامة:

يهدف مفهوم التنمية المستدامة إلى استخدام الموارد البيئية بحكمة وعقلانية للمحافظة على مكونات البيئة لدعم الحياة البشرية للأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.

المقصود من هذا المفهوم الوصول إلى حالة الموازنة بين الأعمدة الثلاثة للتنمية وهي المجتمع، والبيئة، والاقتصاد. وتعمل التنمية المستدامة على تحقيق مثل هذه الموازنة كونها تراعي قدرة البيئة على تلبية حاجات المجتمع وتشجع التنمية المعتمدة على الذات والتقليل من أنماط الاستهلاك المضرة بالبيئة، الأمر الذي يصعب التوصل إليه إلا من خلال الإدارة السليمة للموارد البيئية التي تأخذ في الاعتبار النقاط التالية:

- تحقيق الرعاية الاجتماعية، مع المحافظة على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية ومحاولة الحد من التدهور البيئي.
- تحقيق توازن متواصل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وإدارة الموارد من أجل المحافظة البيئية من جهة أخرى.
- توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان، مع المحافظة على نوعية البيئة وإنتاجيتها على المدى القريب والبعيد.

- الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الاكتفاء الذاتي في الغذاء والصحة العامة والمسكن اللائق، وإلى استقرار النمو السكاني ووقف الهجرة إلى المدن من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف.
- المشاركة الأهلية الواسعة والنشطة من خلال مؤسسات المجتمع المدني، ذلك أن الإنسان هو المورد الأول والهدف النهائي للتنمية، لا سيما شريحة الشباب.
- على الصعيد التقني والإداري، فإنها تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات الملائمة والنظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، ولا تنتج إلا الحد الأدنى من الغازات والملوثات، وبالأخص تلك التي لا تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والتي لا تسبب الإضرار بطبقة الأوزون .

وللشباب دور أساسي في تطبيق مفهوم استدامة نشاطات الحياة اليومية وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة في برامج التنمية الذاتية على المستوى المحلي والوطني كل حسب موقعه وقدرة تأثيره. ولذلك نجد أنه على المجتمع ومؤسساته ضرورة إفساح المجال لفئة الشباب للمشاركة الفاعلة لتوجيه أمور التنمية ومناشطها لتتفق مع قدرة موارد البيئة في كل منطقة في استيعاب تلك المناشط دون ضرر، ويشمل ذلك تحفيز الشباب للعمل على اقتراح أو إيجاد مواد وطاقات بديلة للمواد والطاقات الناضبة، والعمل على توفير مواد وطاقات صديقة للبيئة ومكوناتها. وفي ذات الوقت ينبغي معاونة الشباب في النواحي الاجتماعية الاقتصادية حتى لا يندفعوا مجبورين إلى خيار تدمير البيئة من أجل المعيشة أو هجرة مناطقهم إلى المراكز الحضرية.

السياسات البيئية:

غالبا يتم التعامل مع البيئة كموضوع منفصل تناط به هيئة أو إدارة تلحق بوزارة وفي أحسن الحالات وزارة على نفس المستوى مع الوزارات الأخرى، مما يشكل عقبة كبيرة على إلزام القطاعات المختلفة على العمل لتحقيق التنمية المستدامة ولذلك:

- ينبغي رسم سياسة وطنية متكاملة للبيئة يكون للشباب الفاعل دور في التخطيط والتنفيذ تهدف إلى الحد من استنزاف الموارد والتقليل من الأضرار التي تلحق بالبيئة وصحة الإنسان وتعرقل انحسار التنوع الحيوي ومكوناته.
- على تلك السياسات أن تأخذ في الاعتبار حقوق وواجبات الشباب في مجال الاستفادة من الموارد البيئية والمحافظة عليها وفق مفهوم التنمية المستدامة.
- تبني سياسات تعمل على الاهتمام بالتربية البيئية للنشء والشباب وتحفيز البحث العلمي لإيجاد مواد وطاقات بديلة للمواد والطاقات غير المتجددة والتي ينبغي أن تكون خصائصها عدم الإضرار بالبيئة ومكوناتها.

- تخصيص جزء من الناتج الوطني لتطوير أبعاد وآليات التنمية بحيث تكون مستدامة، وخصوصا في ما يتعلق بإعداد الموارد البشرية من الشباب، واستثمار الثروات الطبيعية.
- حتى لا نسهم في حرمان الأجيال القادمة من منافع الثروات التي بين أيدينا اليوم، علينا أن نتبع سياسة استدامة الموارد المتجددة والمحافظة على الموارد النابضة منها.

التشريعات:

التشريعات والقوانين ذات العلاقة بحماية البيئة والمحافظة على مكوناتها الحية وغير الحية أمر ضروري في كل المجتمعات وخاصة في المجتمعات النامية، لذلك تسن التشريعات والقوانين البيئية لمحاربة الاعتداء على الموارد الطبيعية بسوء الاستخدام أو الإفراط فيه. وفي ليبيا التشريعات المتعلقة بجوانب مختلفة من البيئة ومواردها موجودة ولكنها متعددة ومبعثرة مع قلة الاهتمام بتنفيذ القائم منها، وأحيانا تكون غير قابلة للتطبيق.

من بين الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب المخالفات البيئية ضعف أو قلة الاهتمام بالوعي بمثل هذه التشريعات البيئية، لذلك لابد من:

- تطوير وتوحيد القوانين والتشريعات المتعلقة بالبيئة والعمل على توعية الشباب بهذه التشريعات وبأهميتها لاستدامة حياة كريمة لهم وللأجيال اللاحقة، ومن ثم المشاركة في توعية المجتمع بالقضايا البيئية وبالقوانين ذات العلاقة وبأهميتها.
- العمل على تمكين الشباب القادرين من المساهمة في تطوير تلك التشريعات والمشاركة في تنفيذها حتى تصبح مسألة احترام البيئة ومواردها أمرا يتعلق بإدراك أهميتها، وبالتالي يتحول إلى سلوك صديق للبيئة لدى الأفراد والجماعات.

التربية البيئية:

للتربية البيئية دور أساسي في إعداد الشباب والمواطن بشكل عام للتعامل الايجابي مع المحيط البيئي وعدم التعرض للتوازن البيئي ومواجهة المشكلات البيئية حين وقوعها، ويمكن إبراز دور التربية البيئية من خلال النقاط التالية:

- مفهوم المحافظة البيئية هو مسألة تربوية واجتماعية بالدرجة الأولى، وأن التكنولوجيا والتشريعات وحدهما، لا يمكن أن يحميا البيئة ويحافظا على مواردها وتوازنها.
- القوانين لا تحقق الغرض منها إلا إذا استندت إلى معرفة وإدراك لدى الإنسان ولا سيما الشباب، الذي يحوّل الالتزام بالقانون إلى قيم وسلوك من أجل المحافظة على البيئة.
- التغيير المطلوب يتم بحُسن إعداد الأفراد والجماعات وخاصة النشء والشباب، بحيث تتم تربيتهم منذ الصغر في البيت وفي المؤسسات

التعليمية، والعمل على رفع مستوى وعيهم وتثقيفهم بيئيًا في البيت وخلال فترة التعلم وأثناء العمل وخارجه.

- التربية البيئية تعزّز مبدأ مشاركة كل الأطراف من أصحاب المصلحة وأولهم الشباب في التخطيط والعمل على مواجهة القضايا البيئية، وتعمل على وضع أسس لحلول شاملة ومستدامة لها.

إذ أن تربية وتعليم الشباب وتوعيتهم تجاه البيئية لاكتساب السلوك والقيم البيئية لديهم من خلال زيادة قدرتهم على التعامل المناسب مع البيئة والقضايا البيئية يُسهم بشكل أساسي وكبير في الحد من وقوع المشكلات البيئية الكبيرة وتفاقمها.

التوعية البيئية:

مع زيادة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على البيئة ومكوناتها، تزداد الحاجة إلى إكساب الأفراد والجماعات الدراية والخبرة بعناصر ومكونات البيئة، وفهم العلاقة المتبادلة بين الإنسان وبيئته، وإدراك قيمة مكونات البيئية المحيطة، والتعرف على المشاكل والإشكاليات البيئية القائمة والمحتملة. كما ينبغي التدرب على منع حدوث مثل هذه المشكلات البيئية، ومعرفة سبل مواجهتها وحلها عند وقوعها، ومعرفة ما يترتب عليها من أزمات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. وعلى كل القطاعات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني أن تسهم في رفع مستوى الوعي البيئي لدى عامة الناس، لاسيما فئة الشباب، ليصبح المواطن قبل اتخاذ القرار البيئي واعياً بمتطلبات المحافظة البيئية ومدركاً لاحتياجاتها ويعمل على الالتزام بها. وترتكز عملية التوعية البيئي على ثلاث حلقات متداخلة تشمل التربية البيئية والثقافة البيئية والإعلام البيئية. ولقد تمت تغطية الجانب التربوي في موضوع التربية البيئية. ولابد من تغطية جانب الثقافة من خلال كل الوسائل الثقافية من خلال تشجيع القراءة والاطلاع وتوفير وسائلها وعقد الندوات وتنظيم المحاضرات التي تستهدف التثقيف البيئي. كما أنه من المناسب الاهتمام بجانب الإعلام البيئي للتوعية بالجوانب البيئية وخاصة الموجهة إلى قطاع الطلاب والشباب على وجه الخصوص.

الهدف العام:

الغرض من تناول البعد البيئي في الاستراتيجية الوطنية لإدماج الشباب في النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية يتمثل في العمل على تحقيق الهدف العام التالي:

- تعزيز دور الشباب في المبادرات والنشاطات التي من شأنها تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة والمحافظة على سلامة وتوازن البيئة.

الأهداف الفرعية:

1. تطوير مستوى عال من الوعي البيئي لدى الشباب يمكنهم من المساهمة في حماية البيئة والمحافظة على الإرث الطبيعي أثناء السعي لتحقيق التنمية المستدامة.

2. المساهمة في المحافظة على الموارد الطبيعية والتوازن البيئي.
3. استثمار الموارد البيئية لصالح الشباب ضمن نشاطات التنمية الوطنية المستدامة.
4. حماية الشباب من المخاطر الصحية التي قد تسببها قضايا التلوث البيئي.

آليات تنفيذ الاستراتيجية:

جاءت آليات تنفيذ الاستراتيجية كنتاج للنقاش الذي تمت مناقشته في ورش العمل التي عُقدت بالعديد من المدن الليبية، وكذلك خلاصة أفكار ورؤى الخبراء والمختصين من فريق عمل الاستراتيجية وكذلك الاطلاع على العديد من تجارب بعض البلدان العربية والدولية فيما يتعلق برعاية الشباب.

وقد استهدفت ورش العمل التي عُقدت من أجل بناء هذه الاستراتيجية تحقيق الآتي:

1. استكشاف آراء الشباب من أجل إثراء ملامح الاستراتيجية من خلال ملاحظاتهم وتوصياتهم.
2. إشراك الشباب في رسم السياسات الوطنية ذات العلاقة بإدماج الشباب في النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية.
3. تعميق دور الشباب في المشاركة السياسية والثقافية والاجتماعية.

وقد وضعت لهذه الورش مجموعة من المحاور المحددة يناقشها الشباب أنفسهم بكل حرية ومصداقية، تُسهم في بلورة هذه الاستراتيجية وفق رؤى وتطلعات الشباب الليبي بمختلف أطيافه ومستوياته التعليمية والمهنية والاجتماعية، وهذه المحاور هي:

أ. واقع البرامج والأنشطة المتوفرة للشباب.
ب. متطلبات الشباب بما يحقق طموحاتهم ويعزز مساهماتهم.
ج. دور الشباب في النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية.
د. الشباب والمشاركة السياسية والثقافية والاجتماعية.

وحيث إن هذه المحاور واسعة وشاملة لكثير من القضايا والمواضيع التي تهم الشباب الليبي، فقد تمت بلورتها في شكل مواضيع وبنود محددة يسهل على الشباب دراستها ومناقشتها في إطار زمني محدد وهذه المواضيع هي:

1. الشباب والتعليم والتدريب.
2. الشباب وفرص العمل.
3. الشباب والثقافة الصحية.
4. الشباب والثقافة والإعلام.
5. الشباب والبيئة.
6. الشباب والرياضة.
7. الشباب والترفيه.
8. الشباب واستخدام شبكة المعلومات (الإنترنت).
9. الشباب والتشريعات والقوانين.
10. الشباب والمشاركة السياسية.

وسوف يتم تناول التوصيات والمقترحات التي قدمت من قبل الشباب في هذه الورش حول هذه المحاور، وكذلك آراء وأفكار أعضاء فريق الاستراتيجية والاستفادة من التجارب العربية والعالمية فيما يتعلق برعاية الشباب وإدماجهم في العملية الاقتصادية لتحقيق التنمية وآليات تنفيذ هذه السياسات والمقترحات وهي كالآتي:

الإجراءات التنفيذية للاستراتيجية

الهدف	الإجراء	الجهة المنفذة	النتائج المتوقعة
1. إبراز المفاهيم الجديدة التي تعيشها البلاد.	تبصير الشباب بالاتجاهات الجديدة وتطلعاته في تحقيق الحرية السياسية وتكافؤ الفرص والمساواة بين أفراد المجتمع في تحقيق الواجبات ودعم مشاركة المرأة في العمل السياسي	- قطاع التعليم - التعليم المتوسط والعالي. - الإعلام والثقافة - مؤسسات المجتمع المدني. - الاتحاد الليبي للشباب.	فهم الشباب لمجتمعهم على نحو ينمي فيهم الشعور بالمواطنة والإسهام في تطوير المجتمع.
2. توسيع قاعدة المشاركة السياسية للشاب سواء في إدارة وتسيير المؤسسات العامة أو في رسم سياسات الدولة.	تحديد نسبة معينة من الوظائف القيادية للشباب في المؤسسات العامة، وتعزيز دور الشباب في الجامعات والمؤسسات التعليمية وغرس قيم المشاركة السياسية من خلال المناهج التعليمية والمخيمات السياسية والمحاضرات التثقيفية.	- مجلس الوزراء. - قطاع العمل - حركة الكشافة - مؤسسات المجتمع المدني - الأحزاب السياسية	تكوين جيل من الشباب . واع بما يدور حوله . فاهم لمكونات المجتمع السياسية ،قادر علي اتحاد القرار التنفيذي والسياسي الصحيح.
3. التركيز علي دور الشباب في صنع السياسات العامة، ووضع القرارات السياسية في ليبيا.	إعداد القيادات الشبابية ومشاركة الشباب في إدارة الهيئات الشبابية والانخراط في مؤسسات المجتمع المدني والترشيح للاتحادات الطلابية وتدريب الشباب على قيادة المؤسسات العلمية.	- قطاع الشباب والرياضة - اتحاد الشباب الليبي - مؤسسات المجتمع المدني - حركة الكشافة - الاتحادات الطلابية والإدارية في الدولة	تكوين جيل من الشباب قادر علي الإسهام في صنع القرار السياسي السليم في ليبيا.
4. تكوين الاتجاهات الفكرية والسياسية	يتم ذلك من خلال معالجة موضوعات المناهج	- التربية من داخل الأسرة. - قطاع التعليم العالي	تكوين جيل من الشباب قادر علي فهم الديمقراطية وحرية

وإرساء قيم الممارسة الديمقراطية، وتنميتها في نفوس الشباب بما يتناسب مع مستواهم العمري والعقلي.	والمقررات الدراسية وما ينجم عن ذلك من أنشطة بالإضافة إلى دور الإعلام التوعوي بهذه القضايا وكذلك مناهج المؤسسات والمعاهد الدينية وضرورة اتسام برامجها بالاعتدال والبعد عن التطرف	والمتوسط. - الإعلام. - الأوقاف. - الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني.	التعبير واحترام الرأي والرأي الآخر والإلمام بدور الأحزاب السياسية ومواقفها من الثوابت والمتغيرات وتحديد موقفها من التطرف والاعتدال.
5. تعميق الفهم بتقييم المشاركة السياسية بالنسبة للشباب الذين في موقع المسؤولية سواء في المؤسسات الحكومية أو في غير الحكومية.	يتم ذلك عن طريق برنامج تدريب بقصد إكسابهم مهارات الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر.	- الهيئات والمؤسسات ذات الصلة. - مؤسسات المجتمع المدني. - الاتحاد النسائي.	تكوين جيل من الشباب قادر علي إدارة الحوار وفهم القيم الديمقراطية وتداول السلطة ومواقع المسؤولية.
6. تحقيق الفهم الصحيح للتاريخ الوطني من اجل بناء شخصية الشباب	استخدام طرائق تساعد على تنمية التفكير لدي الطلاب وذلك من خلال المقررات الدراسية.	- قطاع التعليم العام. - قطاع التعليم العالي.	تكوين وعي عام يحقق الهوية ويعزز القيم الإنسانية والحضارية في نفوسهم. وبناء المواطنة.
7. تكوين رؤية للتطور التاريخي لمساهمة الشباب وكيفية إدماجهم في النشاط الاقتصادي	تسليط الضوء علي دور وإسهام الشباب خلال المراحل الماضية بقصد ويتم ذلك من خلال المقررات الدراسية والمناهج التعليمية.	- قطاع الإعلام والثقافة. - قطاع التعليم. - منظمات المجتمع المدني. - اتحاد الشباب الليبي.	زيادة الوعي الثقافي بدور الشباب في الماضي، حيث القراءة الجيدة للماضي قد تعميق الوعي بالوطن والمواطنة.
8. استثمار البعد التاريخي في إدماج الشباب في التنمية الاقتصادية	تعميم تدريس التاريخ والتربية الوطنية من خلال المقررات الدراسية. تكوين وعي للشباب من خلال التعرف علي ثقافات الشعوب الأخرى ومقارنة ما لدينا بما لديهم.	- قطاع التعليم العام. - قطاع التعليم العالي. - قطاع الأعلام والثقافة.	تشكيل رؤية قيادية فكرية تساعد علي قيادة البلاد وتحضير الشباب للعمل الإنتاجي بدل العمل المكتبي.

9. تطوير المنظومة التعليمية والتدريبية.	- إعادة النظر في تطوير وتحسين المناهج التعليمية والتدريبية - تطوير طرق التدريس والتدريب - تحسين طرق وأساليب إعداد المدرسين والمدربين وتطوير مهاراتهم بشكل مستمر. - تجهيز المؤسسات التعليمية والتدريبية بالوسائل والمستلزمات التعليمية والتدريبية بما يتفق وهدف الإعداد والتأهيل.	قطاعات: 1. التعليم العام. 2. التعليم العالي . 3. مصلحة التعليم التقني	تحسين نوعية مخرجات التعليم والتدريب بما يتفق ومتطلبات المجتمع وسوق العمل.
10. التدريب والتأهيل والثقافة المهنية للفئات الشبابية: أ. الباحثون عن عمل. ب. خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية تدريب تحويلي. ج. الثوار الذين لا يرغبون في الانضمام لوزارتي الدفاع والداخلية.	- حصر وتصنيف فئة الشباب المسجلين لدي هيئة المحاربين من حيث المستوى التعليمي والمهني والجنس وفئات السن والحالة العملية ومكان الإقامة والحالة الصحية مع تدوين الرقم الوطني في استمارة البحث عند جمع هذه المعلومات. - إعداد وتنفيذ برامج لتدريب وتأهيل الشباب على المهن والحرف التي يحتاجها لسوق العمل الوطنية.	- قطاع العمل والتأهيل. - المؤسسات الوطنية للتدريب والتأهيل. - التدريب والتأهيل بالخارج	إعداد قوة العمل الشبابية وإكسابها المهارات المهنية والحرفية التي تلبي احتياجاتها في العيش الكريم
11. الإصلاح الشامل لسوق العمل باعتباره أحد أهم الخطوات لتحقيق الإدماج الفاعل والمؤثر للشباب في جهود التنمية.	- إجراء تطوير مؤسسي وإداريا لمؤسسات الدولة بما في ذلك إدارة سوق العمل بما يؤدي إلى ترشيدها وتعزيز كفاءتها وتطوير البنية التنظيمية بما يساهم في دعم عملية إعادة هيكلة وتنويع الاقتصاد الوطني	قطاعات: - العمل والتأهيل. - الاقتصاد - الصناعة. - العدل - المرافق	- خلق الديناميكية لسوق العمل الوطنية في توسيع فرص العمل أمام العنصر الوطني. - تنظيم علاقات العمل بين العامل وجهة العمل من خلال ضمان الحقوق والواجبات لكلا الطرفين بشكل مقنن.

	وتوفير بنية محفزة للعمل والاستثمار. - إعادة النظر في القوانين والتشريعات المنظمة لسوق العمل وتبسيط إجراءات ممارسة النشاط الاقتصادي.		
12. توسيع نطاق التوظيف والتشغيل للشباب في الاقتصاد الوطني.	- إعداد خطة وطنية لسلسلة من المشروعات الصغرى والمتوسطة على كامل التراب الليبي وفي جميع الأنشطة الاقتصادية التي يرغب الشباب العمل فيها كرياديين لمشرعات خاصة أو مشتركة بين مجموعة من الشباب. - إنشاء مناطق صناعية وتجارية بالبلديات يتم تزويدها بكامل المرافق والخدمات المطلوبة وبتمويل من الدولة. - إعداد دراسات الجدوى لقائمة من المشروعات الصغرى والمتوسطة في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية ويتم توزيعها على المناطق حسب الإمكانيات والموارد الطبيعية المتاحة والاحتياجات الأساسية للمجتمع المحلي بالمنطقة. - وضع برنامج وطني لإقراض المشروعات الشبابية وفقا للخطة الوطنية للتنمية	قطاعات: - الاقتصاد. - الصناعة. - الزراعة. - السياحة. - التخطيط. - المالية. - المرافق	توسيع فرص العمل المنتج في الاقتصاد الوطني وتوسيع مجالات المشاركة للجميع في تحقيق التنمية المنشودة.

	الاقتصادية والاجتماعية وبما يتفق وأهدافها وسياساتها في الإنتاج والتوظيف والنمو. - تخصيص الموارد المالية اللازمة للإنفاق على المشروعات والبرامج الشبابية في الميزانية العامة للدولة، على أن تكون موزعة على القطاعات والمناطق وفقا لما تم اقتراحه من هذه المشروعات والبرامج من الجهات ذات العلاقة.		
13. ربط سياسات وبرامج التعليم والتدريب بسياسات وبرامج سوق العمل لإدماج الشباب في النشاط الاقتصادي.	- التنسيق بين قطاعات سوق العمل ومؤسسات التعليم عن طريق تشكيل لجان مشتركة للتخطيط العلمي للتعليم وسوق العمل. - عقد الندوات والمؤتمرات حول ربط سياسات التعليم بسياسات سوق العمل. - توعية جميع شرائح المجتمع بأهمية التعليم والتدريب في حياة المجتمع. - وضع برنامج لمساهمة القطاعات الاقتصادية في تمويل التعليم والمشاركة في توجيهه وتطويره. - تنظيم إشراك القطاع الخاص للمساهمة في إنشاء مؤسسات تعليمية على أسس علمية والابتعاد عن التركيز على هدف الربح على حساب جودة التعليم ومساهمته في سوق العمل الليبي.	– المؤتمر الوطني العام. – مجلس الوزراء. – وزارتا التعليم العام والعالي. – القطاعات الاقتصادية. – القطاع الخاص. – الإعلام. – الجامعات ومراكز الأبحاث.	- وجود تنمية اقتصادية واجتماعية بالبلاد. - إيجاد فرص عمل مناسبة للشباب تقضي على بطالة الخريجين وبقية شرائح مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب. - بناء قاعدة اقتصادية على أسس علمية ومعتمدة على مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب. - زيادة الوعي لدى شرائح المجتمع بأهمية التعليم والتدريب باعتباره استثماراً في رأس المال البشري وأن التقدم والتطور أساسه التعليم. - استثمار طاقات الشباب في تنمية المشاريع الاقتصادية والزراعية والصناعية بالبلاد باعتبارهم الطاقة المنتجة والفاعلة.

14. صياغة فلسفة تربوية واضحة المعالم لفهم الواقع الذي يعيشه المجتمع بشكل عام وخاصة الشباب وتستشرف المستقبل متفاعلة مع عصر العولمة والمحافظة على الهوية الوطنية.	- وجود نص في الدستور يحدد فلسفة التربية والتعليم والتدريب في ليبيا واعتباره حق من حقوق الإنسان الأساسية. - عقد الندوات والمؤتمرات التي تتناول الكيفية التي يتم بها صياغة الفلسفة التربوية والتعليمية والتدريبية. - قيام الجامعات ومراكز الأبحاث بالدراسات والأبحاث التي تتناول صياغة فلسفة تربوية وتعليمية بالبلاد. - الاطلاع على تجارب الغير والاستفادة منها في بناء فلسفة تربوية وتعليمية وتدريبية تأخذ في الاعتبار خصوصية المجتمع الليبي.	- المؤتمر الوطني العام. - قطاع التعليم العام والعالي والجامعات والمعاهد العليا ومراكز الأبحاث العلمية. - قطاع العمل والتأهيل.	- وجود فلسفة تستند إلى واقع المجتمع العربي الإسلامي الليبي تحدد مسار التربية والتعليم لتحقيق أهداف المجتمع. - وجود فلسفة واضحة تبنى على أساسها سياسات إصلاح وتطوير المنظومة التعليمية والتدريبية.
15. اعتماد أسلوب الخطط لتطوير وإصلاح التعليم والتدريب ليواكب مستجدات العصر والثورة التقنية.	- تكوين مجلس أعلى لتخطيط للتعليم يتكون من الخبراء والمختصين في هذا المجال. - عقد المؤتمرات والندوات لتطوير التعليم كل سنتين على الأقل تحت مسمى المؤتمر الوطني لتطوير التعليم والتدريب. - رصد الميزانيات الكفيلة والمناسبة لتحقيق أهداف تطوير التعليم والتدريب.	- قطاعا التعليم العام والعالي. - قطاع العمل والتأهيل - الجامعات والمعاهد العليا. - مراكز الأبحاث العلمية. - الاستعانة بالمنظمات الدولية للمشاركة في تطوير التعليم في ليبيا مثل منظمة اليونسكو.	- تحسن وتطور التعليم والتدريب بما يتوافق والتطورات العلمية المعاصرة. - تحسن مخرجات النظام التعليمي كمًا وكيفًا. - مواكبة النظام التعليمي لمعايير وضوابط الجودة الشاملة في التعليم.
16. تحقيق مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ في إدارة التعليم.	- إصدار قوانين وتشريعات تحقق مبدأ اللامركزية لإدارة التعليم. - إعطاء صلاحيات وتفويض السلطة الإدارية التنفيذية والتشريعية لإدارات التعليم	- المؤتمر الوطني العام. - مجلس الوزراء. - قطاعات التعليم العام والعالي والتخطيط. - المجالس المحلية بالمدن.	- زيادة ودعم الاستقلال الذاتي للمؤسسات والإدارات التعليمية والمدرسية. - ضمان عدالة التوزيع للخدمات التعليمية بالمناطق وإعطاء الفرص للإبداع

	- في المدن والمحافظات الليبية. - تنظيم نظام المساءلة والمحاسبة في إطار تفويض كامل للمسؤولية. - تكوين مجلس للتعليم في كل محافظات الدولة. - توفير الميزانيات المناسبة لتحقيق مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية لكل إدارة تعليمية.		المحلي في الإدارة التعليمية. - تقوية البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة بتفويض الصلاحيات بدلاً من مركزيتها. - مشاركة الجهات المحلية في تطوير التعليم بالبلاد.
17. تطوير البنية التحتية لمختلف المؤسسات التعليمية وتوفير المباني والورش والمختبرات والمعدات ومواد التشغيل والمكتبات.	- وضع خطة مرحلية تنفذ لتوفير الاحتياجات التي تتطلبها البنية التحتية للتعليم. - صيانة المباني والورش ومواد التشغيل بما يتناسب وتوجهات العملية التعليمية الحديثة. - توفير الإمكانات المعملية والمختبرات ومواد التشغيل الحديثة لاستخدامها في العملية التعليمية. - زيادة الاهتمام بالمكتبات في جميع مؤسسات التعليم بدءًا من المدرسة وانتهاءً بالأقسام العلمية بالجامعات والمعاهد العليا الورقية والالكترونية. - ربط مؤسسات التعليم بشبكات المعلومات الدولية (الانترنت) وتسهيل إجراء الاشتراك في هذه الشبكات وجعلها مجاناً بمؤسسات التعليم تحفيزاً للطلاب وأعضاء هيأة التدريس للاستفادة منها في الاطلاع والبحث العلمي. - تقليل الكثافة الطلابية	- المؤتمر الوطني العام. - مجلس الوزراء. - وزارة التخطيط. - وزارتا التعليم العام والعالي. - الجامعات والمعاهد العليا. - مجالس التخطيط الوطني والمحلي.	- توسيع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم. - توفير التجهيزات الحديثة لتنفيذ المناهج المطورة بكفاءة عالية. - الاستخدام الأمثل للمباني والمعدات والتجهيزات التعليمية. - ترشيد استخدام الميزانيات المخصصة للتعليم. - تحسين الوضع التعليمي وجودته بالبلاد.

	بمؤسسات التعليم مما يؤثر على التحصيل العلمي. - رصد الميزانيات المناسبة لتطوير البنية التحتية لمؤسسات التعليم.		
18. تحديث وتطوير الإدارة التعليمية على مختلف المستويات الإدارية في نشاط التعليم والتدريب.	- وضع خطة لميكنة الإدارة في مؤسسات التعليم. - إعداد خطة متعددة المراحل لتدريب العاملين بمؤسسات التعليم على أساليب الإدارة الحديثة وتقنياتها. - اختيار مديري المدارس من ذوي الكفاءة والخبرة في مجال التدريس ومن حملة المرحلة الجامعية على الأقل. - تزويد إدارات التعليم والمدارس بنظام المعلومات عن طريق تطوير منظومة الاتصالات داخل إدارات التعليم والمدارس داخلها وخارجها Information system. - – منح الصلاحيات والتفويضات لكل مؤسسة تعليمية في حدود اختصاصاتها مع المتابعة لتحقيق أهداف تفويض هذه الصلاحيات بما لا يخل بالقوانين والتشريعات الخاصة بالتعلم.	- وزارة التعليم العام والعالي. - قطاع العمل والتأهيل والتدريب. - – الجامعات والمعاهد العليا.	- تحقيق أهداف النظام التعليمي. - ارتفاع معدلات الأداء لمديري المدارس والمعلمين وأعضاء هيأة التدريس بالجامعات والمعاهد المتوسطة والعليا. - ازدياد جودة التعليم. - الاستثمار الأمثل لمدخلات العملية التعليمية وتحسين مخرجاتها.
19. الاهتمام بنوعية التعليم والتدريب وعدم الاقتصار على البعد الكمي من	- تحديث المناهج التعليمية والتدريبية بما يتفق والتطورات في ميادين العلم والعمل.	- وزارة التعليم العام والعالي. - الجامعات والمعاهد العليا. - مراكز الأبحاث العلمية. - مراكز ضبط الجودة	- تحسن مخرجات التعليم. - تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد. - تطوير المقررات الدراسية بما

خلال تعليم وتدريب يحقق الحاجات الأساسية للتعليم لمواجهة تحديات المستقبل.	- تطوير طرق التدريس والتدريب وأساليب التقويم والقياس. - الربط بين التعليم وسوق العمل. - وضع خطة لتوفير الامكانات المادية من مختبرات وتقنيات تربوية. - الابتعاد عن المركزية في الإدارة والتمويل. - الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية والمواد الدراسية العلمية مثل الرياضيات والعلوم. - – عقد المؤتمرات والندوات العلمية لتطوير جودة التعليم.	والاعتماد.	يتناسب وسوق العمل. - تطوير وسائل التقويم والقياس حتى يتخلص النظام التعليمي من أساليب التقويم التقليدية والتنوع في أساليب الامتحانات الموضوعية والمثالية التي تقيس قدرات واستعدادات المتعلم. - تحسين أساليب الإدارة التعليمية وفقاً لمفاهيم الإدارة الحديثة. - استثمار الوعاء الزمني للعملية التعليمية بما يحقق الأهداف التربوية والتعليمية.
20. تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد التربوي في مراحل التعليم المختلفة.	- عرض جميع برامج العملية التعليمية والتدريبية من مناهج تعليمية وكفاءات بشرية عاملة في حقل التعليم من معلمين وفنيين وأخصائيين اجتماعيين ونفسيين ومؤهلاتهم العلمية وخبراتهم على مراكز الضمان والاعتماد لجودة التعليم لتقييمها وإعطائها شهادة ضمان الجودة. - تقليل كثافة التلاميذ والطلاب بالفصول الدراسية بما بتوافق والمعدلات العالمية. - ترشيد واستثمار المباني والمعامل والمختبرات العلمية والمكتبات بما يتلاءم وجودة التعليم. - تحديد موعد بدء الدراسة وانتهائها فصلياً وسنوياً	- وزارتا التعليم العام والعالي. - الجامعات والمعاهد العليا. - مراكز ضمان الجودة. - وزارة المالية.	- تحسن وتطور النظام التعليمي وفقاً للمعايير الدولية. - مساهمة مخرجات مؤسسات التعليم المتوسط والعالي في حركة التنمية بالبلاد. - الإقبال على مخرجات التعليم نظراً لكفاءاتها وجودتها وإحلالها محل العمالة الوافدة. - انعكاس جودة التعليم على بقية المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

	حسب الوعاء الزمني المطلوب لاستكمال المقدرات الدراسية. - تطبيق اللوائح المنظمة للدراسة والامتحانات بمؤسسات التعليم. - توفير الميزانيات المناسبة لتحقيق جودة التعليم. - حصول مؤسسات التعليم على شهادة ضمان الجودة من المؤسسات الدولية.		
21. اعتماد خارطة للمؤسسات التعليمية والتدريبية وفق دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أفضل مستوى لتوظيف الموارد البشرية وإشباع الطلب الاجتماعي على التعليم والتدريب.	- تشكيل لجان متخصصة للتخطيط لاحتياجات البلاد من الموارد البشرية لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وجدواها على أن يكون هذا التخطيط ذا مراحل قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى. - تخصيص الميزانيات المناسبة لهذه المشاريع سواء لقطاع التعليم أو قطاعات هذه المشاريع. - – تحديث وتطوير المناهج التعليمية والتدريبية بما يتلاءم واحتياجات هذه المشاريع الاقتصادية والاجتماعية من مخرجات التعليم والتدريب.	- المؤتمر الوطني العام. - مجلس الوزراء. - وزارات التعليم العام والعالي والاقتصاد والتخطيط والمالية. - مجلس التخطيط الوطني. - الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة.	- بناء اقتصاد البلاد على أسس علمية. - ارتفاع معدلات جودة التعليم وفقاً للمعايير الدولية. - استثمار ثروات البلاد بطرق علمية سليمة مبنية على التخطيط العلمي. - ارتفاع مستوى الحياة المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطن الليبي. - زيادة الشعور بحب الوطن والانتماء إليه. - ارتفاع مستوى الشعور بالأمان والاستقرار في الحاضر والمستقبل للمواطن الليبي. - استثمار طاقات الشباب في هذه المشاريع الاستراتيجية.
22. العمل على تطوير التعليم المهني والتقني (مراكز التدريب المهني العالية والمتوسطة) كماً ونوعاً وزيادة الاهتمام بهذا النوع من التعليم.	- إنشاء مجلس وطني للتعليم التقني والفني يشمل جميع القطاعات ذات العلاقة. - توفير الامكانات اللازمة البشرية والمادية لإنجاح هذا النوع من التعليم. - دعم الشباب المنخرطين	– المؤتمر الوطني العام. – مجلس الوزراء. – وزارة التعليم العام والعالي والقوى العاملة والتخطيط. – مجلس التخطيط الوطني. – الجامعات والمعاهد العليا ومراكز الأبحاث العلمية.	- بناء قاعدة عريضة من الأيدي العاملة الوطنية التقنية والفنية المؤهلة لتحل محل العمالة الوافدة. - مساهمة كافة الجهات ذات العلاقة بتنسيق سياسات وخطط التعليم والتدريب المهني والتقني.

	في هذا النوع من التعليم مادياً ومعنوياً. - توعية أفراد المجتمع بأهمية هذا التعليم التقني والفني عن طريق وسائل الإعلام المختلفة. - رفع مرتبات الشباب الخريجين من المعاهد العليا والمتوسطة التقنية والفنية تشجيعاً للالتحاق بهذا النوع من التعليم. - وضع سياسة لتوجيه جزء من مخرجات التعليم الأساسي والمتوسط لهذه المعاهد التقنية والفنية مبنية على أسس علمية. - – التفكير في إنشاء كليات المجتمع ذات السنتين أسوة بما هو معمول به ببعض الجامعات الأوروبية والأمريكية والعربية مثل الأردن الشقيق.		- تحديد احتياجات سوق العمل من المهارات المهنية والتقنية. - توفير فرص العمل للشباب حسب قدراتهم ورغباتهم مما يقلل من الفاقد في التعليم الفني والتقني.
23. العمل على تطوير التعليم المهني والتقني (مراكز التدريب المهني العالية والمتوسطة) كمًا ونوعاً وزيادة الاهتمام بهذا النوع من التعليم.	- إنشاء مجلس وطني للتعليم التقني والفني يشمل جميع القطاعات ذات العلاقة. - توفير الامكانات اللازمة البشرية والمادية لإنجاح هذا النوع من التعليم. - دعم الشباب المنخرطين في هذا النوع من التعليم مادياً ومعنوياً. - توعية أفراد المجتمع بأهمية هذا التعليم التقني والفني عن طريق وسائل الإعلام المختلفة. - رفع مرتبات الشباب الخريجين من المعاهد	- المؤتمر الوطني العام. - مجلس الوزراء. - وزارة التعليم العام والعالي والقوى العاملة والتخطيط. - مجلس التخطيط الوطني. - الجامعات والمعاهد العليا ومراكز الأبحاث العلمية.	- بناء قاعدة عريضة من الأيدي العاملة الوطنية التقنية والفنية المؤهلة لتحل محل العمالة الوافدة. - مساهمة كافة الجهات ذات العلاقة بتنسيق سياسات وخطط التعليم والتدريب المهني والتقني. - تحديد احتياجات سوق العمل من المهارات المهنية والتقنية. - توفير فرص العمل للشباب حسب قدراتهم ورغباتهم مما يقلل من الفاقد في التعليم الفني والتقني.

	العليا والمتوسطة التقنية والفنية تشجيعاً للالتحاق بهذا النوع من التعليم.. - التفكير في إنشاء كليات المجتمع ذات السنتين أسوة بما هو معمول به ببعض الجامعات الأوروبية والأمريكية والعربية مثل الأردن الشقيق.		
24. زيادة الاهتمام بالتعليم والتدريب لذوي الاحتياجات الخاصة لإدماج هؤلاء الشباب ضمن شرائح المجتمع للمساهمة في تطويره وتقدمه.	- زيادة أعداد المؤسسات التعليمية والتدريبية لذوي الاحتياجات الخاصة. - تطبيق مفاهيم التربية الحديثة لذوي الاحتياجات الخاصة (ذوي الإعاقة) من حيث إدماجهم ضمن المؤسسات الخاصة بالطلاب الأسوياء. - إعداد المعلمين والمدربين للقيام بالتدريس والتدريب لذوي الاحتياجات الخاصة. - توفير الموارد المالية والبشرية والأجهزة والتقنيات الحديثة لتعليم شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة. - الاهتمام بمخرجات ذوي الاحتياجات الخاصة وتعيينهم بمرافق وشركات الدولة والقطاع الخاص وفقاً لمؤهلاتهم وتخصصاتهم.	- مجلس الوزراء ووزارة التعليم والجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة. - مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة.	- مساهمة مخرجات مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في تحقيق التنمية بالبلاد. - إعادة الثقة لهذه الشريحة باعتبارها شريحة هامة في المجتمع. - شعور ذوي الاحتياجات الخاصة بمكانتهم بالمجتمع مما يؤدي إلى حب الوطن والانتماء إليه والتضحية من أجله.
25. اعتماد واختيار قيادات الإدارة المدرسية والجامعية وفقاً لمعايير ضمان	- وضع معايير علمية وتربوية لاختبار مديري المدارس ورؤساء الجامعات ورؤساء	- مجلس الوزراء. - وزارة التعليم العام والعالي. - مجلس التخطيط الوطني. - رؤساء الجامعات والمعاهد	- تحسن أداء القيادات المدرسية والجامعية. - ارتفاع مستوى الأداء العلمي والإداري بمؤسسات التعليم

الجودة.	الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية. - اعتبار الكفاءة العلمية والخبرة المهنية والإدارية والسمعة الحسنة شرطا من شروط الاختيار. - إشراك المعلمين وأعضاء هيأة التدريس في اختيار هذه القيادات.	العليا. - عمداء الكليات.	العام والعالي. - تحقيق الأهداف التعليمية والتربوية بمؤسسات التعليم.
26. وضع خطة علمية للإيفاد والدراسات العليا بالداخل والخارج للمعلمين والعاملين بمؤسسات التعليم العام وأعضاء هيئة التدريس والمعيدين وطلاب الدراسات العليا بالجامعات والمعاهد العليا.	- وضع خطة مبرمجة قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى. - وضع خطة للإيفاد للدارسة بالداخل للطلاب المتفوقين من المعيدين وطلاب الدراسات العليا التابعين للجامعات والقطاعات الأخرى. - الإيفاد بالخارج بالجامعات ذات السمعة العلمية الجيدة. - متابعة الموفدين بالداخل والخارج وفقاً للأهداف المرسومة للإيفاد. - تطوير إدارة البعثات لوزارة التعليم العالي وتزويدها بالكفاءات القيادية الإدارية المناسبة. - فتح مكاتب البعثات بالمحافظات الكبرى بالبلاد حلاً لمشكلة المركزية. - اختيار الملحقين الثقافيين من ذوي الكفاءة بالسفارات الليبية بالخارج لمتابعة الموفدين للدراسة وكتابة تقارير علمية دورية عن مدى تقدمهم في التحصيل العلمي.	- المؤتمر الوطني العام. - مجلس الوزراء. - وزارة التعليم العالي. - وزارة المالية. - مجلس التخطيط الوطني. - إدارة البعثات بالوزارة. - الملحقون الثقافيون التابعون لوزارة التعليم العالي.	- الحصول على مخرجات البعثات الدراسية وفقاً لاحتياجات المجتمع. - تزويد الجامعات والمعاهد العليا وبقية القطاعات بخبرات علمية مؤهلة تغطي احتياجات هذه المؤسسات. - تنوع المدارس العلمية التي يتحصل فيها هؤلاء الموفدين على شهادات عليا مما يزيد من تنوع الخبرات وفقاً للمعايير الدولية. - تقليل الهدر في هذه الكفاءات الموفدة من خلال المتابعة لتحسين تحصيلهم العلمي بما يعود على المجتمع بالفائدة.
27. وضع فلسفة عامة	وضع فلسفة عامة للشباب	وضع استراتيجية وطنية	- وعي الشباب بهويتهم.

للشباب	ذات أهداف ومثل عليها تستمد ملامحها الرئيسية من التراث الليبي والثقافة العربية والإسلامية، والحضارة الإنسانية بالعالم.	للشباب يتم تنفيذها من قبل كل الجهات ذات العلاقة وعلى المستويين الوطني والمحلي وعلى أن تتم متابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية.	- نمو روح المواطنة. - وجود الهدف والغاية في حياة الشباب. - الشعور بالانتماء إلى النموذج الثقافي.
28. توفير النموذج الثقافي	توفير القيادة الثقافية والفكرية للشباب وذلك بالتأكيد على الرموز الثقافية والفكرية والعلمية التاريخية والمعاصرة، ويتم ذلك في إطار المؤسسات العلمية والثقافية الأخرى.	استحداث برامج حوار ثقافي موجه لتعميق الهوية والقيادة الثقافية والفكرية في البلاد وخاصة فيما يتعلق بحوار الأصالة والحداثة والماضي والحاضر ورؤية المستقبل.	وضوح الرؤية الثقافية والفكرية أمام الشباب وتشكل هذه الرؤية قيادة فكرية تساعد على تماسك البلاد، وتعد مصدراً للسلوك.
29. برامج ثقافية موجهة	استحداث برامج ثقافية لمعالجة والتصدي لكثير من مشاكل الشباب الاجتماعية والثقافية والنفسية.	- إقامة الندوات الإعلامية والثقافية الموجهة لمعالجة قضايا الشباب الليبي مثل تعاطي المخدرات، العنف، التطرف. - استضافة شخصيات عالمية وفكرية عالمية في هذا البرنامج لوقوف الشباب على الفكر العالمي وتطوره.	- زيادة الوعي الثقافي. - توظيف الثقافة الاجتماعية لمعالجة المشاكل الاجتماعية. - التواصل الثقافي العالمي ومقارنة الذات بالآخرين.
30. مكافحة الفقر والبطالة	توفير الحد المعقول من المعيشة الذي يتفق والمؤشرات التي وضعتها المنظمات الاقتصادية العربية والعالمية والمعروفة بمؤشرات التنمية البشرية للأمم المتحدة (HDI).	- تدخل الدولة لحماية المستوى المعيشي للشباب، بالبرامج التي تدمج الشباب في الدورة الاقتصادية. - استحداث برامج تنمية خاصة بالشباب مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	- مواجهة وتحد كبير يواجه الشعب الليبي وهو البطالة، والبطالة المقنعة. - نمو شعور الأصل والانتماء بدلاً من مشاعر الإحباط والشعور بالتهميش والإقصاء.
31. تشجيع الشباب على الهجرة الداخلية نحو المناطق التي توفر فرص العمل.	- تشجيع الشباب على استحداث برامج اقتصادية وإنمائية في غير مناطقهم والتوجه إلى الأماكن التي تتوفر فيها فرص عمل أو	- تشجيع الحراك السكاني مثل الهجرة من الشمال إلى مدن ومناطق الجنوب وأوسط ليبيا لاستحداث مشروع عمل يُدعم من	- تحقيق التنمية المكانية خاصة في الأماكن التي تشكل فراغًا سكانيًا والمناطق الحدودية.

	استحداث مشروعات.	الدولة.	
32. مشروعات تنمية خاصة بالشباب.	استحداث مشروعات إنمائية ذات طبيعة خاصة وموجهة لاندماج الشباب في التنمية والحراك الاقتصادي والاجتماعي في البلاد	خطة وطنية خاصة لمكافحة البطالة لدى الشباب وتنفذها كل الوزارات بالتنسيق فيما بينها.	- مكافحة البطالة بين الشباب. - نمو الشعور الايجابي لدى الشباب نحو وطنهم. - شعورهم بالمساهمة في بناء مجتمعهم.
33. تطوير التشريعات المتعلقة بدور الشباب في التنمية.	تحتاج التشريعات الليبية المتعلقة بالشباب والعمل إلى إعادة النظر، بحيث تكون أكثر مرونة، وتفتح ضمانات أوفر وأوسع للشباب خاصة التي تعتمد على الدولة في الحصول على قرض أو إعانة مالية لتأسيس مشروع اقتصادي.	- تطوير التشريعات الليبية المتعلقة بالعمل. - تطوير التشريعات الليبية بما يكفل حماية الشباب الليبي في حالة خسارة مشروعه الاقتصادي، أو في حالة وقع الاعتداء على حقوقه في هذه الشراكة فيجب أن تكفل له الدولة الدفاع عن مصالحه..	- تسهيل دور الشباب في الاندماج في الاقتصاد. - الشعور بالحماية في حالة المشاركة مع أجانب في استثمارات أجنبية.
34. الانفتاح على العالم والاستفادة من تجارب الآخرين.	محاولة توسيع أفق الشباب ونظرتهم إلى الآخر في العالم والاستفادة من تجارب الآخرين مهما كانت.	- النشاطات التي تساعد على إثراء تفكير الشباب. - النشاطات التي تؤكد الحوار والتفاهم والتواصل وتبادل الخبرات والتجارب. - البرامج التي تخفف من حدة القبلية وتزيد من دعم الانتماء والشعور بالوطنية.	- توفر فرص النمو المتكامل للشباب ومداركه وبالتالي يستطيع الشباب أن يرتفع فوق مستوى محيط المباشرة إلى محيط أرحب وأوسع من وطنه.

35. رعاية وحماية الأسرة	رعاية وحماية الأسرة هو متمم رعاية وحماية للشباب من العيش في أسر مفككة أو تعاني من اضطرابات اجتماعية مما ينعكس على المجتمع بأكمله.	برامج اجتماعية تؤدي إلى أن الأسرة تكون أفراداً ومواطنين يتصفون بالتالي: - التمسك بتراثهم التاريخي والتمسك بدينهم بشكل معتدل وليس بشكل متطرف. - احترام العمل كقيمة يجب تأكيدها في المدارس والبيوت. - تقديم دعم مالي أو عيني للأسرة المحتاجة. - استحداث مراكز لإرشاد الأسرة.	
36. إفساح المجال للشباب للمشاركة الفاعلة في التخطيط للتنمية المستدامة لتتفق مع قدرة موارد البيئة في كل منطقة دون إحداث ضرر. - إقحام الشباب في برامج توعية وتثقيف المواطنين. - توفير مواد وطاقات صديقة للبيئة ومكوناتها.	- إشراك الشباب في برامج التنمية التي تعتمد على الذات وتقلل من أنماط الاستهلاك المضرة بالبيئة، من خلال الإدارة السليمة للموارد البيئة. - المساهمة في برامج التوعية بأهمية المحافظة البيئية وسبل حماية الموارد الناضبة وسلامة المحيط البيئية.	قطاعات: - المرافق العامة. - الشباب والرياضة. - اتحاد الشباب الليبي . - الحركة الكشفية الليبية. - الهيئة العامة للبيئة.	- بروز مشاركة الشباب ودورهم في تحقيق التنمية المستدامة. - توفير مواد وطاقات غير ضارة بالبيئة. - تحسين أوضاع الشباب حتى يقل الضغط البشري على الموارد البيئية.
37. المحافظة على الموارد الطبيعية	برامج نشاطات سياحية بيئية، مثل السياحة الصحراوية والجبلية تشمل وكالات سفر ومكاتب تنظيم الرحلات السياحية والمرشدين السياحيين وخبراء وأدلة الآثر الإنساني والتراث الطبيعي.	قطاعات : - الاقتصاد. - السياحة، - مؤسسات التمويل.	تمكن فئة من الشباب القادرين والمتخصصين من إنشاء مكاتب ووكالات سياحية وبشكل فردي أو جماعي من تنشيط السياحة والخدمات السياحية.
38. استثمار الموارد البيئية لصالح	- برامج السياحة الشاطئية والبحرية لصالح الشباب	قطاعات: - السياحة والبيئة.	- دخول الشباب هذه البرامج والأنشطة وتحسين أحوالهم

الشباب ضمن نشاطات التنمية الوطنية المستدامة	- برامج إدارة المحميات الطبيعية في البر والبحر تنشئها الدولة ويديرها الشباب.	- الزراعة.	الاقتصادية وأحوال السياحة الشاطئية والبحرية. - إدماج الشباب في نشطات المحافظة البيئية وتوفر فرص عمل وقيام محميات طبيعيه للمحافظة البيئية
39. حماية الشباب من المخاطر الصحية التي قد تسببها قضايا التلوث البيئي.	برامج توعية الشباب بالمخاطر الصحية التي تنشأ عن التلوث بالميكروبات الممرضة والتسمم البيئي	قطاعات: - الصحة. - الشباب والرياضة.	شباب لا يعاني من أمراض تسببها الملوثات البيئية ولا يتعرض إلى قلة نظافة وسلامة المحيط البيئي.

خاتمة وتوصيات عامة:

لقد استغرق إعداد هذه الاستراتيجية قرابة السنتين واستندت إلى عمل نظري تمثل في الاطلاع على ما توفر من دراسات ليبية حول الشباب وعلى تجارب بعض الدول العربية والأجنبية فيما يخص قضايا رعاية الشباب وإعداد استراتيجيات الاهتمام بهم، وعمل ميداني تمثل في جمع بيانات ومعلومات مستقاة من الشباب الذين شاركوا في ورش العمل التي عقدت في كل من طرابلس (29 و30 ابريل 2013م) وبنغازي (8 و9 يونيه 2013م) والبيضاء (4 و5 سبتمبر 2013م) وسبها (8 و9 يناير 2014م).

يظهر واضحًا من خلال كل تلك الدراسات والأبحاث ونتائجها، والبرامج التنفيذية التي تضمنتها هذه الاستراتيجية، فإننا كفريق علمي أعد هذا العمل نؤكد على التوصيات والمقترحات التالية:

أولاً: تؤكد كل المؤشرات الميدانية أن الشباب الليبي في حاجة إلى ثقافة وطنية تكون مرجعية لسلوكه وتصرفاته مع نفسه ومع الآخرين. إن وجود مثل هذه الثقافة الوطنية بمرجعياتها ورموزها ومؤسساتها وبرامجها يعد عملا وطنيا واستراتيجيا بامتياز، وذلك لرعاية الشباب وتأهيلهم كمواطنين يدركون حقوقهم ويقومون بواجباتهم.

ثانيًا: ضرورة رعاية الشباب من الجوانب الاجتماعية والنفسية والثقافية والاقتصادية بما يتناسب وخصوصيتهم ولكن في إطار وسياق وطني ليبي شامل ذي رؤية مستقبلية ونظرة لتاريخ ليبيا الماضي وحاضرها وتطلعاتها المستقبلية والتأكيد على دور الشباب في هذا الإطار والصيرورة الحضارية المستمرة.

ثالثًا: ضرورة توفير الأمن والأمان الاجتماعي والنفسي والثقافي والعاطفي للشباب من خلال برامج وطنية ومحلية تستوعب الشباب وتدمجهم في مجتمعهم الوطني، ولن يتحقق ذلك الا بمعالجة ظاهرة البطالة بين الشباب واستحداث برامج تعليمية واقتصادية لإدماج الشباب وإعادة تأهيلهم للاندماج في العمل الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعًا: استحداث مؤسسات ثقافية تجذب الشباب وتؤهلهم وتقدم لهم مرجعية ثقافية يرجعون إليها في تصرفاتهم وسلوكهم اليومي وتواصلهم مع أنفسهم ومع غيرهم من أبناء مجتمعهم ومع العالم الخارجي.

خامسًا: التفكير جديًا وبكل الوسائل النظرية والعملية في كيفية تفريغ شحنات العنف والغضب والإحباط والتمرد واللامبالاة التي تتسم بها شخصيات الشباب الليبي العقلية والسلوكية والملاحظة بشكل واضح سواء في مؤسسات التعليم أو

العمل أو في الشارع أو عندما يسافر للخارج، وهذه السمات تشير إلى أن الشباب الليبي لا وجود للآخر في ذهنه وتفكيره، وهذه مشكلة مخيفة على كل المستويات الوطنية وفي العلاقات الدولية بين ليبيا والعالم الخارجي.

سادسًا: استحداث برامج خاصة لمعالجة ظاهرة البطالة بين الشباب خاصة خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية، وبالتنسيق والتكامل بين القطاعين العام والخاص كما يمكن أن يؤسس صندوق وطني لتمويل هذه البرامج التي من شأنها خلق المزيد من فرص العمل للشباب.

سابعًا: استحداث برامج للأسرة والحي السكني وبحسب الظروف القائمة توفر للشباب، وخاصة صغار السن الشعور بالهدف والانتماء لذاته وللآخرين سواء من أبناء محيطه السكني أو مجتمعه الوطني الشامل. فالملاحظ أن الشباب يعاني من انفصام في الشخصية وشعور مخيف بعدم الانتماء مما ينزع من عقله وتفكيره وسلوكه الروابط الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية التي تربطه بالآخرين في المجتمع، ولتفادي هذه السلوكيات لابد من توظيف المدرسة والمسجد وكل وسائل الثقافة والتعليم والإعلام لتحقيق الهدف المنشود في تكوين الشباب كمواطن مسئول اتجاه نفسه والآخرين.

ثامنًا: استحداث برامج وطنية للتأهيل المهني وإعادة التأهيل خاصة في التخصصات المهنية الجديدة والتقنية المتقدمة لاقتصاد المعرفة والإدارة الإلكترونية وتشجيع الشباب للتعليم الذاتي والانفتاح على التقدم العلمي في كل مجالات المعرفة وتقنية المعلومات والاتصالات.

تاسعًا: تشجيع الشباب على القراءة والاطلاع واستحداث مسابقات علمية وثقافية إلى جانب المسابقات الرياضية لما لذلك من فوائد أهمها بناء العقل والجسم فيظهر ذلك واضحا في الصحة العقلية والنفسية للشباب فيتحول من كائن بيولوجي إلى كائن حضاري إنساني.

عاشرًا: ضرورة استحداث مجلس وطني لرعاية الشباب يتكون من كل الجهات والهيئات ذات العلاقة بالشباب، على أن يضم في عضويته شخصيات ورموزا وطنية وفكرية وثقافية وسياسية وعلماء ورجال دين، ويقدم هذا المجلس رؤية وطنية للشباب، ويتابع كل التطورات التي تحدث في عالم الشباب وخاصة ما يتصل بالتعليم والتكوين المهني والعمل والاقتصاد والقيم الثقافية ... وثقافة الحوار والحقوق والواجبات المرتبطة بمفهوم المواطنة والتعايش السلمي بين أبناء الوطن الواحد وأبناء الدولة الواحدة.

أهم المراجع العلمية:

أولا: باللغة العربية:

1. اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي (سابقا)، والمؤسسة الإنمائية للتعاون الفني، (2010م) الطموحات المهنية لطلاب التعليم الأساسي، والثانوي، وأولياء أمورهم، مشروع تحسين جودة التعليم الأساسي والثانوي، إعداد "د.اما ك .م". الأصل باللغة الانجليزية (وثائق المشروع).
2. اتحاد المغرب العربي، الأمانة العامة (2010م) وثائق الاجتماع الأول ،للجنة الفنية المكلفة بإعداد، دراسة حول أوضاع الشباب المغاربي، الرباط، الأمانة العامة للاتحاد المغاربي، 21 - 22 يونيو 2010م.
3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بالأمم المتحدة (1994م)، تغير القيم في العائلة العربية، دراسة قدمت إلى اجتماع فريق خبراء، حول الأسرة العربية في مجتمع متغير، مفهوم جديد للمشاركة، (دبي، الإمارات العربية المتحدة)، 10 - 14 ديسمبر 1994م.
4. المملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط (2012م)، الاستراتيجية الوطنية في المملكة العربية السعودية، تنمية الشباب للمساهمة بفعالية في التنمية (الرياض، فريق إدارة الاستراتيجية)، (تقرير فني، غير منشور).
5. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، UNDP، (2004م)، الحرية الثقافية في عالمنا المعاصر، (نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).
6. اتحاد المغرب العربي (2012م)، دراسة الشباب المغاربي، (الرباط)، تقرير غير منشور، إعداد: الفريق العلمي للدراسة، د. أحمد بوكابوس (الجزائر)، د. عبد الله العلوي أبو أياد (المغرب)، د. على الهادي الحوات (ليبيا)، د. فرج عبد الرحمن (ليبيا)، د. فؤاد العوني (تونس)، أبيه ولد عبد القادر (موريتانيا).
7. الهيئة الوطنية للمعلومات والاتصالات، (2006م)، تقرير التنمية البشرية، المرأة في ليبيا: المساواة مع الاختلاف، (طرابلس؛ منشورات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق).
8. د حسن عزوزى، (2003م)، الإسلام والحضارة العربية المعاصرة: وهم العدو وحتمية الحوار، الطبعة الأولى، (فاس ـ المغرب، مطبعة أفضل جرافت).
9. رشيدة برادة، (2009م)، المدرسة المغربية كما يراها المراهقون والشباب، الطبعة الأولى، (الرباط، منشورات مجلة علوم التربية).
10. رأفت غنيمي الشيخ، (1972م)، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، الطبعة الأولى، (بنغازي، دار الحقيقة للنشر والتوزيع.

11. د. سالم المعلول، (2013م)، البعد التاريخي والسياسي لملامح استراتيجية إدماج الشباب في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية، (طرابلس)، مشروع الاستراتيجية، مجلس التخطيط الوطني، (تقرير فني غير منشور).
12. سهير عبد العزيز محمد، (2001م)، التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة، الطبعة الأولى، سلسة محاضرات، الإمارات العربية المتحدة (49)، (أبو ظبي، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية).
13. د. على الحوات (2012م)، التنمية البشرية في عالم متغير، دراسة في المجتمع الليبي، الطبعة الثانية (طرابلس، منشورات الجامعة المغاربية).
14. عبد النبي أبو غنية (2009م)، السياسات التعليمية والتدريبية وتأثيرها على التنمية البشرية، ورقة عمل، (فريق العمل الاستشاري: أمانة التخطيط والمالية (سابقا)، لعام 2009م).
15. على مصطفى الشريف، (2010م)، الشباب والتعليم والقوى العاملة، الطبعة الأولى، (طرابلس، منشورات الجامعة المغاربية).
16. على مصطفى الشريف، (2010م)، دراسة موجزة لواقع الشباب في ليبيا، (ورقة عمل غير منشورة).
17. على خليل إبراهيم النجيحى (2009م)، دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل، ورقة عمل قدمت في الندوة القومية لمنظمة العمل العربية، القاهرة، 8 ـ 9 نوفمبر 2009م.
18. د. عبد الله رمضان بوبطانة، (2009م)، إسهامات التنمية والتعليم العالي، مع التركيز على المنطقة العربية، الطبعة الأولى، (بنغازى، مركز البحوث والاستشارات بجامعة بنغازى).
19. عبد الرحيم العطرى، (2004م)، سوسيولوجيا الشباب المغربي، حول الإدماج والتهميش، الطبعة الأولى، (الرباط، منشورات طوب بريس).
20. فهيمة الهادى الشكشوكى، (2005م)، مخرجات التعليم العالي، أولويات احتياجات سوق العمل من القوى العاملة في قطاع التعليم، خطة بحث ضمن متطلبات دراسة الماجستير بجامعة طرابلس، طرابلس ـ ليبيا.
21. مصطفى عمر التير، (2005م)، ملاحظات حول إدماج الشباب في ليبيا: بيانات ميدانية، تقرير مبدئي عن الدراسة (تقرير غير منشور).
22. مصطفى عمر التير، (1990م)، الوجه الآخر للسلوك، قراءات في مظاهر الانحراف الاجتماعي، (طرابلس وبيروت، معهد الإنماء العربي).
23. محمود حامد سليمان، (2002م)، مشكلات الشباب، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات، (55)، أبو ظبي، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

24. مصطفى عمر التير، (2006م)، رئيس فريق الدراسة، تقرير التنمية البشرية، المرأة في ليبيا: المساواة مع الاختلاف، (طرابلس: منشورات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق).
25. عالم التربية، مجلة تعنى بقضايا التربية والتعليم، العدد (15)،(2004م)، (الجديدة ـ الدار البيضاء، مطبعة النجاح، الجديدة).
26. عبد الرحيم محمد البدرى، إستراتيجية البعد التربوي والتعليمي والتدريبي، ورقة عمل ضمن مشروع إستراتيجية إدماج الشباب في النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية، (طرابلس)، مشروع مجلس التخطيط الوطني.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

1. Dr. Gerard Braun, Dr. Adele M.E. Jones (authors), (2013), Libya, building the future with youth, challenges for education and employ ability (Bonn and Eschborn, Deutsche Gesellschaft für International, zusasmmen arbeit, (GT3), GMbh.
2. UNDP, Human Development Reports, New York, UNDP publication, issues since 1990 until 2012 (in English), New York, (UNDP Publishing).
3. UNDP, Arab Human Development Report, 2002, creating opportunities for future generation, New York, (UNDP Publishing).
4. UNDP, Arab Human Development Report, 2003, building a knowledge society, New York, (UNDP Publishing).
5. UNDP, Arab Human Development Report, 2004, towards freedom in the Arab Word, New York, (UNDP Publishing).
6. UNDP, Arab Human Development Report, 2005, towards the rise of woman in the Arab Countries, New York, (UNDP Publishing).
7. UNDP, Arab Human Development Report, 2009, challenges to human society in the Arab Countries, New York, (UNDP Publishing).
8. World Bank (2009), Libya a public expenditure, World Bank document report 450 J 19 J 14, technical report.